محضر الجلسة رقم 598

التاريخ: الثلاثاء 21 جمادى الأولى 1429 (27 مايو 2008).
الرئاسة: المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.
التوقيت: ثلاث ساعات وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الخمسين بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد فوزي بنعلال رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
أعلن عن افتتاح الجلسة.
السيد الوزير المحترم،
السيدة والسادة المستشارون المحترمون،
عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.
قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال وإعطاء الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، أحيط مجلسنا الموقر أننا سنكون على موعد، مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية، مع جلسة عمومية تخصص للدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 40.04 بمثابة النظام الأساسي لدور الحضانة الخاصة، المحال على المجلس من مجلس النواب.
إذن، أعطي الكلمة للسيد الأمين للإطلاع على ما جد من واردات، تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد محمد تيتنى علوي الإدريسي أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الرئيس،
لقد توصل المجلس برسالة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان يخبرنا أنه نظرا للالتزامات الحكومية الطارئة، يشرفني أن أبلغكم أن السيد وزير التجهيز والنقل بتأخير تقديم الأسئلة الشفهية الموجهة إليه إلى حين التحاقه بمقر المجلس.
كما توصل المجلس بمراسلة من الفريق الحركي يطلب فيها تأجيل السؤال الموجه حول موضوع الالتحاق بالأزواج إلى جلسة أخرى إن شاء الله.
كما توصل المجلس بعدد من الأسئلة الشفهية وعددها 13، والأسئلة الكتابية وعددها 5.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الأمين.
إذن نشرع في هذه الجلسة، نبتدئ بطلبات الإحاطة الواردة على رئاسة المجلس. ورد طلب إحاطة من فريق العهد، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد الحو مربوح:

شكرا السيد الرئيس.
السيد الوزير،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،
لقد عرفت بلادنا خلال الأسابيع الأخيرة سلسلة من الإضرابات المتفرقة والتي خاضها عدد من النقابات، وشملت القطاعين العام والخاص، وهذه الإضرابات في حد ذاتها ليست هي القصد من إحاطتنا هاته، لأن الإضراب حق مشروع ومضمون كما ينص عليه الدستور.
لكننا نلاحظ أن هذه الإضرابات كما سابقاتها تمر دون ضمان الحد الأدنى الضروري من الخدمات والمصالح ذات الطابع الاستعجالي للمواطنين والفاعلين الاقتصاديين، كما هو الشأن في البلدان الديمقراطية التي يمارس فيها حق الإضراب بصفة منظمة.
فكم من مصالح تعطلت أو ضاعت بسبب الآجال التي تصادف أيام الإضراب؟ خصوصا في ظل الإضرابات الدورية للجماعات المحلية الحضرية والقروية التي أصبحت متكررة بدون جدوى تذكر.
ولكل هذا، ندعو الحكومة إلى إخراج القانون التنظيمي لحق الإضراب إلى حيز الوجود، كما أكد على ذلك صاحب الجلالة نصره الله في خطاب العرش بتاريخ 2004/07/30، حيث قال جلالته: "ينبغي تعزيز إصلاح مدونة الشغل بتنظيم حق الإضراب بوضع حد للممارسات غير المقننة".
وكذلك تفعيلا للمادة 8 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي صادق عليها المغرب والتي تنص: "تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بكفالة حق الإضراب شريطة ممارسته وفقا لقوانين البلد المعني".
الخلاصة السيد الرئيس، الإضراب في إطار دولة الحق والقانون، الإضراب حق دستوري مضمون، ولكن لا بد من ضمان الحد الأدنى كما هو معمول به في الدول الأخرى وضرورة إخراج قانون الإضراب إلى حيز الوجود، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.
كذلك طلب الإحاطة من فريق الاتحاد الدستوري، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا للسيد الرئيس.
السيد الرئيس،

السيد الوزير،
السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

الإحاطة، السيد الرئيس، حول ارتفاع أسعار الأدوية، فارتفاع أسعار الأدوية بصفة عامة، والأدوية المستعملة في علاج الأمراض المزمنة والنادرة على الخصوص، أصبح يهدد صحة وسلامة المواطنين، لأنهم أصبحوا غير قادرين على تحمل المصاريف المكلفة للعلاج، وذلك لعدة أسباب نذكر منها:

1- ارتفاع سعر الضريبة على القيمة المضافة إلى 7%، ثم ارتفاع الرسوم الجمركية إلى 17%، أي ما مجموعه 24%.

فبهذه السياسة غير الاجتماعية، أصبح المواطن المغربي المريض ملزم بتأدية الضريبة على مرضه، عوض التكفل به وحمايته.

2- هناك مصلحة بالمصالح المركزية لوزارة الصحة تقوم بتحديد الأسعار، إلا أنه لا نعرف المقاييس والمعايير التي تعتمدها لإشهار الأثمان للعموم، فغالبا، السيد الرئيس، ما تكون هذه الأثمنة مبالغ فيها، ومبنية على الزبونية والمحسوبية لفائدة شركة مستوردة أو موزعة دون أخرى، فالضحية فيها أيضا هو المواطن.

3- حدد التأمين الإجباري على الصحة لائحة تتضمن 41 دواء تعفى من الضريبة على القيمة المضافة، إلا أن الحكومة أصرت على تضريب هذه الأدوية، ومارست هذه الحكومة سياسة التناقض بين الشعارات والممارسة.

السيد الرئيس، نستخلص أن الحكومة لا تتوفر على سياسة دوائية، فمجموعة من الدول المماثلة أعفت الأدوية من الضرائب الجمركية والداخلية، وعليه فإننا نطالب الحكومة بأن تكون لها سياسة دوائية. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

إذن دائما في إطار طلبات الإحاطة، أعطي الكلمة لفريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد إدريس العلوي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدتان والسادة المستشارون المحترمون،

نيابة عن زملائي، أحيط المجلس بقضية طارئة ألا وهي المستعجلات في بلادنا، وهذه كتكمل الإحاطة اللي قام بها زميلي. لا يخفى عليكم وعلى جميع المواطنين الأهمية البالغة للإسعاف في بلدنا، سواء تعلق الأمر بحوادث السير، أو النوبات الصحية التي تحدث فجأة لدى المواطن، الأمر الذي يتطلب تدابير طارئة، إن هي حصلت وضبطت يمكنها أن تنقذ حياة الإنسان التي تعتبر أغلى رأس مال البشر، وحق كوني متداول يعترف به الجميع ويعمل على حمايته.

السيد الرئيس، إن هذا الأمر يستحق أن تعطيه الحكومة الأهمية اللائقة به، وأعني وزارة الصحة والقطاعات المعنية بهذه العملية-وزارة الداخلية- ومن خلالها رجال المطافئ، والطوارئ، والشرطة، والدرك، والعدل، لأنه مع الأسف الشديد نرى والحسرة تملأ قلوبنا، أن أجهزتنا لا تعمل بدقة وتنسيق في مثل هذه الأوقات العسيرة، فالتأخير سيد الموقف، وضياع الوقت هو السائد، وعدم الإسعاف في الوقت المناسب ظاهرة من الظواهر الشاذة في بلادنا.

والأمثلة، السيد الرئيس، على ما نقول كثيرة ومتنوعة، فكم حادثة سير في طريقنا خلفت مزيدا من الضحايا لقلة الإسعافات! وكم من مريض لفظ أنفاسه قبل إعطائه الإسعافات الأولية اللازمة! وكم من مواطن طلب المساعدة المستعجلة في بيته ولا جواب لطلبه! وكم منا ذهبوا إلى المستعجلات في المستشفيات الوطنية وخرجوا مستائين لما رأوه! قلة في الإمكانيات الطبية والبشرية، قلة في تلبية الحاجيات الملحة الضرورية.

وهذا الأمر، السيد الرئيس، يمكن أن يحصل للجميع، ولكل الفئات الاجتماعية المغربية بدون استثناء.

لذا نطالب الحكومة ووزيرة الصحة بالخصوص، أن تعطوا لهذا الموضوع ما يستحقه من عناية، ومن عمل، وأن تنسق المجهودات الحكومية لإسعاف المواطنين إسعافا لائقا، لكي نحس فعلا أن أرواح المغاربة غالية، وإنقاذ حياتهم تشكل اهتماما رئيسيا لدى الحكومة.

هذا، السيد الرئيس، نداء نابع من اهتمامات الشعب المغربي، والكل يطالب به، بل سنبقى نطالب به حتى يتحقق هذا الأمر ويتقرر، لأنه ضرورة وحق للمغاربة وحق من حقوق الإنسان، وشرف للحكومة إن هي عملت على تحقيقه وتحصينه، والسيدة وزيرة الصحة معول عليها في هذا المضمار، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

إذن آخر طلب إحاطة ورد على الرئاسة للفريق الحركي. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، يشرفني أن أحيط مجلسنا الموقر بقضية طارئة.

بعد اعتماد معيار القرعة، لم يعد بإمكان كافة المواطنين والمواطنات الراغبين في أداء مناسك الحج تحقيق هذه الرغبة وتحقيق هذا الركن من أركان الإسلام رغم توفر شروط الاستطاعة، ومع ذلك فليس هناك بديل عن القرعة لمراعاة الإقبال الكبير للمواطنين، وكذا الترتيبات المصاحبة لاستقبال حجاج بيت الله الحرام في الديار السعودية، لكن شريطة أن تواكبها الشفافية والموضوعية.

وفي هذا الإطار، السيد الرئيس، فإن ما يثير الانتباه، وندعو من هذا المنبر إلى تقديم هذه الإحاطة هو ما وقع بجهة الغرب-الشراردة-بني حسن، وبصفة خاصة إقليم القنيطرة، حيث سيشارك غدا الأربعاء 793 مرشحا للمشاركة في القرعة الخاصة بوكالات الأسفار على أن يتم اختيار 97 مستفيد منهم.

ففضلا عن ضعف هذه النسبة، فإن المشكل العميق هو أن هؤلاء الذين سيشملهم الاختيار سيتوجهون إلى الديار المقدسة باسم وكالات خارج إقليم القنيطرة.

وهذا الوضع يجعلنا من هذا المنبر- ومعنا الرأي العام بالجهة- نستفسر عن السر في إقصاء وكالات الأسفار بالمدينة لتنظيم هذه العمليات والإشراف على الترتيبات المتعلقة بهذا الشأن، رغم أن هذه الوكالات معروفة وتتوفر على خبرة تفوق 12 سنة في تنظيم هذه العمليات، واكتسبت من خلالها شهرة ومصداقية لدى المواطنين.

السيد الرئيس، إننا نتساءل عن المعايير المعتمدة لاختيار الوكالات التي تنظم هذه العملية، وعلى جهة الغرب-الشراردة-بني حسن، فهل هذه الجهة لا تتوفر على وكالات أسفار مؤهلة وقادرة على تدبير هذا الشأن؟ وأين نحن من سياسة القرب وتقريب القرار من مستعمليه؟.

وفي انتظار مبادرة الحكومة إلى تصحيح هذا الوضع الشاذ، ورفع هذا الاستثناء غير المفهوم الذي طال الجهة ووكالات الأسفار بالمدينة، نود أن ننقل إلى مجلسنا الموقر وعبره الرأي العام الاستياء العميق لساكنة الجهة، جراء هذا الإجراء الإقصائي وغير المقبول، خاصة في شأن مقدس بمرتبة حج بيت الله الحرام. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن، نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة وعددها 20 سؤالا، 7 منها آنية: موزعة على كل من قطاعات التجهيز والنقل، الإسكان، التربية الوطنية، كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية، و13 سؤالا عاديا: موجهة لقطاعات التجهيز والنقل، التربية الوطنية، الداخلية، المالية، والصحة.

إذن، نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الموجه إلى السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، حول تفاقم أسعار مواد البناء، للمستشارين المحترمين السادة: محمد العزري، فوزي بنعلال، عبد الكبير برقية، عبد الحميد بلفيل، محمد السوسي الموساوي، محمد بنزيدية، يوسف التازي، بنجيد الأمين، ناجي فخاري، عبد العزيز عزابي، بلعيد بنشمسي والعربي سديد.

وسيتولى الإجابة عنه السيد كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية المكلف بالتنمية الترابية، السؤال السي العزري تفضل.

المستشار السيد محمد العزري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

تلاحظون، السيد الوزير، أن الارتفاع الصاروخي والتفاقم المهول الذي تشهده أثمنة العقار ومواد البناء في الأيام الأخيرة، الأمر الذي ستكون له بدون شك تأثيرات سلبية على برامج السكن بجميع قطاعه، حيث إن الفئة المتوسطة تضررت بشكل كبير جدا، وأصبحت عاجزة عن امتلاك سكن أو عقار يناسب وضعيتها الاجتماعية، حيث أقصيت بصفة نهائية من جميع برامج الدولة.

ولهذا الغرض نسائلكم السيد الوزير: ما هي التدابير والإجراءات التي ستتخذها الوزارة والحكومة لإيجاد حل لهذه الفئة؟ وخصوصا - السيد الوزير- أنكم تعلمون جيدا أن هذه الفئة المتوسطة لها دور أساسي ومهم في دينامية الاقتصاد الوطني والمحلي.

السؤال الثاني: كيف هي وضعية المنتوج الجديد الذي خصصته الوزارة للفئة المقصية والمتعلق بالسكن المحدد قيمته في 140 ألف درهم، أمام هذه الارتفاعات المتتالية لمواد البناء؟، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد عبد السلام المصباحي كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية المكلف بالتنمية الترابية:

شكرا السيد الرئيس،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

أريد أن أشكر الأخ المستشار طارح السؤال من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، وجوابا على سؤاله، أريد أن أشير إلى كون أن ارتفاع الأسعار ناتج عن الزيادة في الطلب على مواد البناء، هذه الزيادة المتولدة عن الدينامية الجديدة التي يعرفها قطاع الإسكان، وقطاع البناء، وقطاع الأشغال العمومية، إذ أننا نتفق جميعا على كون أن المملكة ورش مفتوح، بحيث أن هناك طلب كبير، إذ أن البناء في كل رقعة من أنحاء المملكة. هناك مدن جديدة تبنى، تامنصورت، وتامسنا، وهناك كذلك بنيات تحتية من طرق سيارة، ومن ميناء، كذلك ضفة أبي رقراق، الأقطاب الحضرية والسياحية، وغيرها من المسائل.

وهذا أدى إلى طلب كبير على الإسمنت من جهة، وعلى الحديد، حيث بلغ استهلاك الحديد خلال الثلاثة أشهر الأولى من سنة 2008، 364 ألف طن، بزيادة 15% مقارنة مع سنة 2007، وكذلك فيما يتعلق بالإسمنت، فخلال هاذ السنة تم استهلاك خلال الأربعة أشهر الأولى 4,85 مليون طن بزيادة 21% مقارنة مع 2007.

وإذا كان ارتفاع الأسعار ناتج عن الزيادة في الطلب على مواد البناء، فكذلك فهو ناتج عن الأسعار التي يعرفها السوق الدولي فيما يتعلق بالطاقة، وفيما يتعلق بالشحن والنقل، والمواد الأولية التي تدخل في إنتاج مواد البناء.

ومن أجل الحد من انعكاسات هذه الزيادة، وبالخصوص على برامج السكن الاجتماعي، فإن الوزارة قد بادرت إلى حل نقاش وحوار مع مهنيي قطاع مواد البناء، الهدف منه هو التنسيق والتشاور معهم من أجل العمل على إيجاد حلول وآليات لازمة لضمان استقرار السوق، وكذلك لتأمين الوفرة الضرورية.

وفي هذا الصدد، نشير إلى كون أن هناك عدد من وحدات الإسمنت التي هي بصدد البناء أو بصدد التوسع، بحيث أن هناك أربع وحدات جديدة بأربع مواقع هي: مكناس، سطات، بني أحمد، والفقيه بن صالح، بغلاف مالي يصل إلى 9 مليار درهم. وهي استثمارات من طرف شركات وطنية وأجنبية، وستبدأ في تسويق منتوجاتها في أفق 2010.

كذلك الدولة تعمل في إطار الحد من الانعكاسات على سعر السكن الاجتماعي بتشجيع التقنيات الجديدة، وفي هذا الإطار، فإن الوزارة قد أبرمت اتفاقية مع إحدى الشركات الأجنبية، وهي شركة كورية، من أجل إدخال تقنيات جديدة للضغط على أسعار مواد البناء وعلى أسعار العقار والبناء.

كما أن الدولة تتدخل لتخفيض سعر السكن الاجتماعي، من خلال طرحها لمنتوج جديد بسعر 140 ألف درهم، لضبط السوق ومواصفات مدققة ومحددة، ومن جهة أخرى فإن الدولة ستعمل على تعبئة العقار العمومي، ذلك أن سومة البناء يتحكم فيها العقار من جهة، وتكلفة البناء من جهة أخرى.

أما فيما يتعلق بالطبقة المتوسطة، فإن الدولة تعنى بها عناية خاصة، وذلك بتخصيص برنامج 50 ألف فيلا كمرحلة أولى بين سنة 2008 و2012، فضلا عن كون أن 15 ألف فيلا اقتصادية قد عرفت نجاحا باهرا وبيعت بالكامل، وهذه السنة فهناك 3000 فيلا اقتصادية قد تم الانتهاء منها، وأخرى في طور البناء وهي بعدد 8000 فيلا.

كذلك هناك مشروع آخر بشراكة مع القطاع الخاص مخصص للشقق، وهذا المنتوج هو منتوج يخضع من جهة للجدوى، ومن جهة أخرى للعقار العمومي، فكلما كان متوفرا هذا العقار إلا وأمكن تقديم هذا المنتوج للطبقة المتوسطة، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لك السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحميد بلفيل:

شكرا السيد الرئيس.

حين كنشكرو السيد الوزير على هاذ الأرقام، وهاذ المعطيات اللي تعطات وخصوصا في الاستهلاك، يعني الزيادة في طلب استهلاك مواد البناء، واحنا تنعرفو هاذ الزيادة فعلا على الصعيد العالمي كاينة، ولكن أحنا بغينا يعني البادرة ديال الوزارة أشنو خصت لهذه الفئة؟ كيف ما قلنا في السؤال الأول الفئة المتوسطة اللي فعلا هي أصبحت مقصية بصفة نهائية، وما بقاتش موجودة هاذ الساعة، خصوصا أنها أصبحت تتطلب سكن اجتماعي لائق بها.

فعلى سبيل المثال، القنيطرة فرغم الأرقام اللي أعطاها السيد الوزير تتعلق ب 2008-2012، اللي هي 50 ألف فيلا. أحنا بغينا نشوفو فعلا 2012 قبل أشنو كان تدار؟ الوزارة أشنو دارت؟ هاذي هي المعطيات اللي عندي أنا الآن.

أما على سبيل المثال، مدينة القنيطرة باستثناء التجزئات اللي قامت بها الجماعات الحضرية، المجلس الإقليمي، ويعني المكتب العسكري للسكن، هذاك الشي جد ضئيل ومحتشم، يعني بالنسبة لهاذ الفئة المتوسطة، يعني كتنقصنا الميزان.

ولهذا، يعني -إذن هنا- أشنا هي التدابير الإجرائية يعني اللي تتطلب شيئا ما من سرعة التنفيذ؟.

السؤال الثاني السيد الوزير، واللي فعلا تيتعلق بهاذ المنتوج الجديد، فعلا كاين هاذ الزيادات، والدور اللي تدارت فعلا آنذاك تدارت في أواخر 2007، وأنا تنعرفو غير من سنة 2007 إلى يومنا هذا فالزيادات متكررة سواء على مستوى الحديد، أربع مرات بما يناهز أكثر من 4000 درهم. على مستوى الإسمنت، كاين واحد الرقم مهم جدا اللي تزاد. على مستوى الآجور، نظرا لقلته فهو تضاعفت الأثمنة ديالو. على مستوى الرمال، نجد نفس الشيء نظرا للاحتكار فهو تضاعفت الأثمنة ديالو، فبناء على مشروع المنتوج الجديد قدرتو التكلفة ب 2000 درهم، وهاذ الشي كان في سنة يعني أواخر 2007.

أمام هاذ الزيادات، فخلينا فقط 20 ألف درهم بالنسبة للمنتوج، إلى ضربتي 2000 درهم في 60 متر تعطي 120 ألف درهم، تتبقى 20 ألف درهم هي اللي خليناها عند المنعش العقاري.

واش هاذ الزيادات اللي كاينة الآن ما تنلاحظوهاش فقط هذاك القدر اللي خلينا للسيد المنعش العقاري؟

فإلى جينا نشوفو تقريبا أكثر من 30% من الأشغال الكبرى اللي تزادت، أي ما يناهز 300 درهم تقريبا، يعني plus ou moins.

إذن، فين اللي غادي يبقى وشكون هي الفئة اللي غادي يمكن لها تشجع، وخصوصا دايرين على التجهيز العقاري، فالحقيقة أنها خصوصا أن العمران رخصت في الثمن مارحمتهومش وهو 270 درهم لما يشكل 13%، ولهذا شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

في إطار الرد على التعقيب، تفضل السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية المكلف بالتنمية الترابية:

بغيت فقط أنني نشير للسيد المستشار المحترم كون أن الدولة لا تحل محل القطاع الخاص، وأننا نخضع لحرية السوق، وأن الدولة هي أنها تتدخل من أجل أن تتحكم في هذا السوق وأن تعيده إلى حالته الطبيعية.

في حين أنه فيما يتعلق بالأثمنة وكما قلت فهذه الأثمنة تخضع للعديد من العناصر، منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي، ولكن زيادة على هذا أريد أن أشير إلى كون أن ثمن الفيلا الاقتصادية، أو ثمن الشقق المخصصة لهذه الطبقة، فهي تخضع كذلك للعديد من المعايير منها:

أولا: الموقع؛

ثانيا: فيما يتعلق ب la finition؛

ثالثا: فيما يتعلق بالعقار، هل متوفر أم غير متوفر.

إذن، هناك العديد من المسائل التي تتدخل في هذه السومة، زيادة على ذلك أن هناك المضاربات، وهذه المضاربات تؤثر على السوق، والدولة واعية كل الوعي لهذا، وهي بصدد إعداد قانون للمضاربات ستحيله عليكم، ونتمنى أن تغنوه وإخراجه إلى حيز الوجود حتى نتحكم في هذه السوق، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن، نشكر السيد كاتب الدولة على مساهمته القيمة في هذه الجلسة، ونمر إلى قطاع الصناعة التقليدية.

تفضل السيد المستشار في إطار نقطة نظام.

المستشار السيد لحبيب لعلج:

ربما وقع هناك خلل في التواصل ما بين أجهزة المجلس، هو أنه فريق التجمع الوطني للأحرار طلب بنقطة إحاطة، فيما يخص المناطق الجنوبية للمغرب التي لازالت تشتكي من استفزازات الجزائر، بحيث علمنا من الأخبار أن هناك قيام السلطة الجزائرية بدفع البوليساريو إلى استغلال أو الدخول إلى نفوذ المنطقة الآمنة من طرف الأمم المتحدة "تفاريتي".

وهذا استفزاز يعتبره المغاربة لا يتناسب واللقاء المغاربي التشاوري الذي يضم برلماني المغرب العربي في هذه الأيام، وكذلك لا يتناسب مع مواقف المغرب التي كانت دائما تعمل في إطار أممي، في إطار سلمي، والذي نحن نتتبعه بكامل الجدية. ونطلب من المنتظم الدولي، وننبه الجزائر أن هذه التفاعلات هي ليست في خدمة المغرب العربي، ولا في خدمة مصالح المنطقة، فنندد بهذه الاستفزازات.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن، ننتقل إلى السؤال الآني الموجه إلى السيد كاتب الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية المكلف بالصناعة التقليدية، حول منع دخول بعض منتوجات الصناعة التقليدية لأسواق أستراليا، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد السرغيني، إبراهيم الحب، علي طلحة، علال عزيوني، محمد المفيد.

تفضل أحد السادة المستشارين السائلين.

المستشار السيد علال عزيوني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد كاتب الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية،

إخواني المستشارين،

أخواتي المستشارات،

لا بد قبل أن نطرح هذا السؤال من التنويه بالمجهودات التي يبذلها لصالح الصناعة التقليدية، ولفائدة الصانع التقليدي على الخصوص، وعلى الزيارات التي تقومون بها لجل مدن وقرى المملكة، والزيارة للأوراش، والإطلاع على المشاكل والصعوبات التي يعيشها الصانع التقليدي والتفكير في الحلول المناسبة لكل قطاع. كما ننوه بالاجتماعات المكثفة في الوزارة، وفي مجموعة من المدن للإطلاع والتفكير في المشاكل التي يعيشها القطاع.

ومن هنا نوجه لكم السيد الوزير على المشكل الذي يعيشه الطاجين المغربي:

تتداول وسائل الإعلام مؤخرا، من مواد الفخار المغربية المستعملة في الطبخ، وخصوصا الطاجين المغربي في دخوله الأسواق الاسترالية، وذلك لاحتوائه على نسبة عالية من مادة الرصاص، الأمر الذي أصبح متداولا لجل...

ولذلك نسائلكم السيد الوزير المحترم، عن مدى حقيقة هذه الأخبار المتداولة تنويرا لنا وللرأي العام؟ وما هي الإجراءات التي ستتخذونها لمواجهة هذه الصعوبة التي يمكنها أن تضر بصادرات منتوج الصناعة التقليدية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم السيد كاتب الدولة.

السيد أنيس بيرو كاتب الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية، المكلف بالصناعة التقليدية:

في البداية، أريد أن أوجه شكرا لفريق التجمع الوطني للأحرار لطرحه هاذ السؤال، والذي يتسم براهينية، وبأهمية خاصة بخصوص الطاجين المغربي، وما تداولته وسائل الإعلام مؤخرا. ربما قبل أن أتطرق للإجابة على السؤال، أريد أن أقول بأن الطاجين المغربي له شهرة عالمية، ويمثل حقيقة أحد رموز صناعتنا التقليدية، والتي يمكن لنا أن نفخر بها ونعتز بها.

بخصوص منع أستراليا للطاجين المغربي، أريد أن أقول بأن هذا المنع في الحقيقة هو مرتبط بالمواصفات التي تتعلق بنسبة الرصاص في الطاجين المغربي، المنع سبقه منع في 1993 من طرف هولندا، وتبعه منع كذلك في كندا سنة 2005، وجاءت أستراليا في 2008.

وبهذا الخصوص، السلطات المغربية لم تنتظر يعني 2008 لكي تتخذ الإجراءات بهذا الخصوص، أذكر أنه سنة 2002 اتخذت السلطات المغربية

واللي وضعت واحد المواصفة بخصوص نسبة الرصاص في الطاجين وفي المنتوجات ديال الخزف بصفة عامة، وهاذ المواصفة هذي أصبحت إجبارية في سنة 2004.

المواصفة المغربية تتحدد نسبة الرصاص في 5 ملغرام في اللتر، وهي المواصفة العالمية، يعني ISO. المواصفة المغربية تتطابق والمواصفة العالمية، إلا أنه هناك بعض الدول كأستراليا، كالولايات المتحدة، ككندا، كهولندا عندها واحد المواصفات أكثر صرامة من المواصفة العالمية والمواصفة المغربية، وحتى في قلب الولايات المتحدة بنفسها هناك اختلاف فهاذ المواصفات، مثلا ولاية كاليفورنيا تتحدد هذه المواصفة ف 0.1 ملغرام، يعني هي الأكثر صرامة عالميا.

النقطة اللي بغيت نتكلم عليها، إذن أحنا وقعنا هاذ المواصفات الإجبارية في 2004، ولما تداولت هاذ الصحف بطبيعة الحال هاذ المشكل ديال أستراليا، قامت كتابة الدولة بتحليلات لمجموعة من المنتوجات الخزفية، كانت النتيجة الأولى، عملنا عاود ثاني المختبر أكد هاذ النتائج، وكذلك مشينا لمختبر آخر، لأن هذه مسألة يجب التعامل معها بجدية كبيرة وبمسؤولية كذلك، اتضح أن هناك في بعض الأماكن اللي فيها هاذ المنتوجات الخزفية اللي نسبة الرصاص تفوق النسبة ديال المواصفة المغربية، وهاذ النسبة اللي تتفوت ما هو مقبول مرتبط بالطلاء، بالطلاء أو les émaux، بمعنى أن الطاجين الطبيعي بحال ديال واد لاو مثلا ما فيه أي مشكل، المشكل تيجي من ذاك الطلاء وماشي كلهم، كاين اللي كيحترموا المواصفات، وكاينين اللي بطبيعة الحال المنتوج ديالهم تيفوق هاذ المواصفات.

لهذا، انطلاقا من هاذ النتائج هذي، تعمل واحد البرنامج عمل وغدا يعني يوم الأربعاء هناك اجتماع لجنة وزارية في كتابة الدولة في الصناعة التقليدية اللي فيه وزارة الصحة، وزارة الداخلية، وزارة المالية، وزارة التجارة والصناعة، وبطبيعة الحال كتابة الدولة في الصناعة التقليدية للانكباب على هاذ الأمر، لأنه أمر يتطلب بطبيعة الحال واحد التعامل معه، هاذ البرنامج عمل أشنو فيه؟

أولا: تم إخبار أو طلب من كل المندوبيات ديال الصناعة التقليدية وجميع غرف الصناعة التقليدية اللي توصلوا بدورية فهاذ الموضوع هذا لإخبار الصناع التقليديين، أستسمح ربما اللي بغيتو السيد الرئيس، يعني أهم حاجة هو البرنامج.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

هل هناك التعقيب؟ تفضل.

المستشار السيد أحمد السرغيني:

شكرا السيد كاتب الدولة في الصناعة التقليدية على هاذ يعني هاذ الإرشادات.

غير السيد الوزير اللي بغيت نقول: تتعرفوا بأن هاذ المواصفات تخلقات باش تيكون واحد العقدة من عدد تصدير جميع المنتوجات في الصناعة التقليدية. واللي بغيت نقول كذلك تنعرفو بعض المواصفات غادي نعطي واحد المثل ديال البلار، البلار اللي تيستورد من فرنسا ومن أميركا، البلار ديال 22% من مادة الرصاص، ومن أمريكا 17%، هذه هي المواصفات ديالهم، وهذا حتى هو فيه الرصاص، ولكن يعني هاذ الرصاص هو اللي تيعطي واحد الرنين لهذاك الكريستال.

بغيت نقول كذلك السيد الوزير المحترم، أن هاذ المواد الأولية اللي كنستوردها أي هو الطلاء، وهو التلميع يعني les émaux، كلها مستوردة، الأغلبية ديالهم كتستورد من أوربا، غادي نقول على سبيل المثال: إيطاليا، إسبانيا، فرنسا، ألمانيا، هاذ المواد الأولية كنستوردها وكتحتوي على بعض أسمو...

أتمنى السيد الوزير وهو تكون مراقبة صارمة عند الجمارك لما يدخل واحد هاذ المواد ديال الخزف، تدار يعني تعطاها مراقبة صارمة وتجرى لها تحليلات في المدخل ديال الميناء، باش الصناع التقليديين ما توصلهمش واحد المادة اللي هي مغشوش فيها، خصنا تجينا مادة صافية ما يكونش فيها هاذ المواد ديال الرصاص.

وكاين كذلك، ما ننساوش بأنه كاين واحد التراث اللي هو الألوان ديال الخزف، وهاذ الألوان هي التراث ديالنا عريق، وإذا درناها بألوان أخرى ما تتخرجش نفسها. ولهذا لابد خصنا نحتفظو ببعض الألوان اللي هي ديالنا وهي ديال التراث ديالنا وكتحتوي على الرصاص، ولكن تتدير للتزيين ماشي للأكل.

وأتمنى تكون واحد الصرامة يعني فالمدخل ديال الجمارك باش تكون عندنا مواد صافية، باش يمكن حتى احنا المصدرات ديالنا، لأن المواد كلها كتجي من أوربا، وأوربا تيقول لك...، هذا لا يعقل، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

تفضل السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية، المكلف بالصناعة التقليدية:

السيد الرئيس،

بدءا من تعقيب السيد المستشار المحترم الذي تكلم عن الصرامة، أقول أن الإجراءات التي اتخذت في هاذ المجال:

1- تعيين وكلاء محلفين في كل مناطق الإنتاج، تسند إليهم عملية مراقبة جودة أواني الصناعة التقليدية طبقا للقوانين الجاري بها العمل، هاذ العملية تقامت الأسبوع الماضي؛

2- حث الصناع على القيام بعملية التحقيق على منتجاتهم الخزفية " la certification" لدى مختبرات معتمدة، ومن شأن هذه العملية إضفاء نوع خاص من الثقة على هذه المنتجات، بمعنى هاذ المنتجات يكون فيها واحد الطابع اللي فيه مطابق للمواصفات المغربية؛

3- وهنا سأجيب عن السؤال، السيد المستشار المحترم، وهو وضع مواصفات متعلقة بالطلاء وجعلها إجبارية التطبيق لمنع استيراد أي طلاء لا يحترم المواصفات المسموح استعمالها بالمغرب.

كذلك، نزيد هنايا برنامج للمراقبة اللي غادي نتطلقو فيه إن شاء الله هاذ السنة هاذي، واللي غادي نشتغلو فيه بطبيعة الحال هاذ الوكلاء المحلفين، إضافة إلى مختبر معتمد.

أعتقد أن كل هاذ الإجراءات من شأنها أن تحفظ المنتوج المغربي، أن تحميه وأن تحمي صحة الصانع التقليدي وصحة المستهلك المغربي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة. ونشكر السيد كاتب الدولة على مساهمته في هذه الجلسة.

ونواصل مع الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم وتكوين الأطر والبحث العلمي. والسؤال الآني الموجه إلى السيدة الوزيرة حول البرنامج الحكومي "نافذة"، للمستشارين المحترمين السادة: خديجة الزومي، محمد السوسي، فوزي بنعلال، العربي القباج، عبد العزيز عزابي، محمد بنزيدية، كافي الشراط، ناجي فخاري، يوسف التازي، محمد لفحل ومحمد العزري. تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الرئيس.

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

السيدة الوزيرة،

الحكومة حاليا تتجه نحو تطبيق برنامج "نافذة" الذي يهدف إلى عصرنة قطاع التعليم وإدخاله في عالم التكنولوجيات الجديدة للمعلوميات والاتصالات، الشيء الذي سيعمل على تقليص الهوة الرقمية في قطاع التعليم لعصرنة دواليبه بآليات حديثة، سيما وأن تجربة تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين، كشفت عن نواقص في هذا الجهاز، كان لابد من معالجتها والتخلص من سلبياتها.

لذا نسائلكم السيدة الوزيرة: ما هي الإجراءات العملية للتطبيق السليم لهذا البرنامج ؟

ما هي الضمانات الكفيلة بإنجاحه؟ وهل من شأن هذا التطبيق أن يكون بآليات الإصلاح على المستويين العمودي والأفقي ؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة، تفضل.

السيدة لطيفة العابدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية اسمحوا لي أن أشكر السيدة المستشارة والسادة المستشارين على إتاحتهم هذه الفرصة لتقديم بعض المعطيات حول هذا المشروع الهام الذي أطلق عليه اسم "نافذة"، والذي تم الإعلان عن الشروع في إنجازه خلال الأسبوع المنصرم تحت الرئاسة الفعلية للسيد الوزير الأول، وبمشاركة السيد مستشار صاحب الجلالة رئيس مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية.

إذن هذا المشروع الذي يهدف إلى تزويد 100 ألف أستاذ وأستاذة وإطار تربوي بحواسيب محمولة مع الربط بشبكة الانترنيت في أفق 2010، ويهدف هذا المشروع إلى تسهيل ولوج المدرسات والمدرسين إلى عالم التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، التي أصبحت تشكل أداة أساسية في تطوير أساليب التدريس وفي الانفتاح على العالم.

ويأتي هذا المشروع كرافعة أساسية لإنجاح برنامج "GENIE" إدماج تكنولوجيات الإعلام والاتصال في التعليم الذي شرعت الوزارة في إنجازه منذ سنة 2006.

وتتمثل الامتيازات التي يمنحها المشروع في:

أولا: المساهمة في تكلفة اقتناء الحواسيب المحمولة والاشتراك في الانترنيت بحوالي 50%، يعني تخفيف التكلفة ب 50%.

وقد نتجت هذه الامتيازات عن مساهمة مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية ب 1000 درهم عن كل حاسوب، مساهمة وزارة التربية الوطنية ب 1000 درهم عن كل حاسوب، مساهمة صندوق "الخدمات الشاملة للاتصالات" ومؤسسة محمد السادس في تحمل الاشتراك ب 60 درهم شهريا، الحصول على أثمنة تفضيلية من المزودين بالحواسيب وفي الاشتراكات بالانترنيت، وكذلك الحصول على خدمات تقنية من صناع المعالجات " les coprocesseurs" وأنشطة الاستغلال مع تحميل الحواسب ببعض المضامين الرقمية.

أما الإمكانيات التي يتيحها هذا البرنامج فتتمثل في الارتباط بالانترنيت، في ارتباط لاسلكي بالانترنيت ومتحرك، يمكن الأساتذة من ولوج شبكة الانترنيت أينما وجدوا في المؤسسات التعليمية أو في بيوتهم.

ثانيا: الاستفادة من التكوين "عن بعد" عبر بوابة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين، وبوابة الوزارة؛

ثالثا: الاستفادة من موارد ديداكتيكية تساعدهم على استعمال التقنيات الحديثة في التدريس؛

رابعا: ولوج الخدمات التي تقدمها المؤسسة عبر بوابتها في مجال السكن، والصحة، والنقل، إلى آخره.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج يدخل ضمن الخدمات التي تقدمها مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين لأسرة

التعليم، من أجل الارتقاء بأوضاعها المادية والاعتبارية، والتي يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال:

- امتلاك سكن شخصي، حيث أنه منذ انطلاق البرنامج في شتنبر 2003 استفاد منه أكثر من 40%، 40 ألف مستفيد بتكلفة مالية تتحملها المؤسسة تقدر بمليار و300 مليون درهم؛
- التغطية الصحية التكميلية، والنقل الصحي في مجال الأمراض الخطيرة والمزمنة والحوادث الخطيرة، وكذا بعض الخدمات الأخرى كالولادة والنظارات وعلاج الأسنان، حيث تمت معالجة 260 ألف ملف منذ يوليوز 2004 بتكلفة مالية ناهزت 160 مليون درهم؛
- النقل عبر القطار بتحمل 40% من تكلفة التذاكر، وقد سجل مليون سفر منذ 2002، يعني مع تكلفة مخفضة ب40% تتحملها المؤسسة؛
- الاصطياف ونوادي نساء ورجال التعليم، إلى آخره، وتخصص الدولة سنويا لتمويل هذه الخدمات ما يشكل نسبة 2% ،- معذرة السيد الرئيس- من كتلة أجور العاملين داخل قطاع التربية والتكوين.

كما تلاحظون السيدات والسادة المستشارين، فإن كل هذه الجهود تندرج ضمن برنامج إصلاح المنظومة التربوية الذي أتى به الميثاق الوطني للتربية والتكوين، والذي جعل تحفيز الموارد البشرية رافعة أساسية لتحقيق أهداف الإصلاح.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

قبل أن أعطي الكلمة في إطار التعقيب، يحضر معنا الآن الجلسة السيدات والسادة أعضاء اللجنة السياسية بمجلس الشورى المغاربي، أرحب بهم بإسمكم جميعا، بالمناسبة نثمن هذه الجهود المحمودة التي تبذلونها خلال هذا الاجتماع والتي تصب في اتجاه بناء مغرب عربي قوي ومتضامن، مرحبا بكم في بلدكم المغرب.

إذن نتابع هذه الجلسة، وأعطي الكلمة في إطار التعقيب للسيدة المستشارة، تفضل.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الرئيس.

وأنا بدوري أرحب بالوفد باسم حزب الاستقلال، وكذلك أتمنى أن يكون بالفعل بناء مغاربيا ديموقراطيا حداثيا بعيدا عن كل المزايدات، لأن الوحدة المغاربية هي ليست خيارا، بل هي ضرورة وضرورة ملحة جدا.

في إطار التعقيب، نعم السيدة الوزيرة أشكرك على التفاصيل لاسيما عن خدمات الأعمال الاجتماعية لمؤسسة محمد السادس التي أصبحت مرجعية في الأعمال الاجتماعية، ولكن يبقى السؤال أليس من حق جميع الإدارات أن تتمتع بأعمال اجتماعية قوية وقادرة على الاعتناء بالمورد البشري؟ وهذا يدخل في إطار التضامن الحكومي.

ثم كذلك، في نظري السيدة الوزيرة، أن برنامج" نافذة" جاء حلقة وصل بين برنامج "GENIE" الذي انطلق سنة 1999 وبرنامج "MARWAN" الذي تحدث عنه المجلس الأعلى للتعليم، وهو دائما في إطار تقليص الفجوة الرقمية من أجل الدخول في اقتصاد المعرفة المرتبط مع التحولات التي يعرفها العالم، وذلك لتقصير مسافات وتدارك الفوارق المعرفية.

كذلك، إذا كنا سنمكن 100.000 أستاذ من اقتناء حاسوب محمول وسنربطه بالانترنيت، لماذا؟ ليرتبط بقاعة الدرس وبالمصلات، لماذا؟ للدخول لخدمة المضامين البيداغوجية والديداكتكية.

إذن لماذا لا يكون هذا الحاسوب بالمجان للأساتذة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

هل هناك تعقيب السيدة الوزيرة؟ الرد على التعقيب

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي المكلفة بالتعليم المدرسي.

شكرا للسيد الرئيس، وشكرا للسيدة المستشارة.

فالحقيقة المجهود بحال اللي ذكرت بأن المجهود المالي اللي كتبذلو الدولة الآن هو مجهود هام جدا 2% من كتلة الأجور، بالإضافة إلى ذلك فهناك مساهمات أخرى من طرف وزارة التربية الوطنية، فهاذ البرنامج 100 مليون درهم يعني بهاذ الطريقة غادي نرخصو التكلفة ب50%.

أعتقد بأن هذا يعني واحد المساهمة مهمة جدا اللي عملت عليها المؤسسة، مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية، أنا فقط نبغي نضيف بأنه للمزيد من المعلومات حول هاذ المشروع يمكن الإتصال بموقع الويب ديال البرنامج اللي هو www.nafida.ma.

كما أنه هناك مركز للاستقبال الهاتفي اللي كيمكن يتصلوا به، يعني الأطر التعليمية المعنية، واللي كتقدم جميع التوضيحات فيما يتعلق بنقط البيع وبمسطرة الاقتناء ومسطرة ولوج خدمات الانترنيت كذلك.

بطبيعة الحال كلنا نتمنى أن تتوفر لدينا الوسائل لتقديم أجود الخدمات الاجتماعية لكل العاملين داخل القطاع العمومي، وذلك بطبيعة الحال كفيل بأن يرفع من معنوياتهم ويرفع من أدائهم، فهذا ما نتمناه جميعا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الموالي كذلك الموجه إلى السيدة الوزيرة، حول انتشار المخدرات وانعدام الأمن بالمؤسسات التعليمية للمستشارين المحترمين السادة: إدريس مرون، محمد فضيلي، الهاشمي السموني، لحسن بوعود، محمد عدال، خالد برقية، سفيان القرطاوي، عمر أدخيل، عبد الله خنوفا، إدريس حسني، عبد الحميد السعداوي، مصطفى الرداد، عمار عبد الفتاح، أحمد السنيتي، عبد الله أبو زيد، إبراهيم أبو زيد، علي آيت المودن.

الكلمة للسيد الشرقاوي تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء، السيدة الوزيرة،

أختي المستشارة، إخواني المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة، في الوقت الذي يجب أن تكون فيه المؤسسات التعليمية نموذجا للتربية والأخلاق، أصبحنا نجد ويا للأسف انتشار المخدرات داخل وفي محيط المؤسسات التعليمية، وكذا انعدام الأمن، مما يخلق نوعا من الاستياء، بل وتخوفا للآباء على فلذات أكبادهم.

وإزاء هذه الوضعية التي أصبحت عليها جل المؤسسات التعليمية.-السيدة الوزيرة-، فإننا نود السيدة الوزيرة مسائلتكم عن الخطة التي وضعتموها من أجل التصدي لهذه الظاهرة واستتباب الأمن والاستقرار داخل وخارج المؤسسات التعليمية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة، تفضلوا.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي المكلفة بالتعليم المدرسي.

السادة المستشارين،

هاذ السؤال السيد الرئيس، السادة المستشارين، سبق أن قدمنا بشأنه عدة توضيحات في جلسات سابقة، ولكن لا بأس من الإشارة مجددا إلى أن مقاربة معالجة هاته الظاهرة الخطيرة، فالحقيقة هي مقاربة تنبني على محورين أساسيين: المحور الأول تربوي، والمحور الثاني أمني.

المحور التربوي: هو ما نسعى إليه من داخل المنظومة التربوية في تحصين فلذات أكبادنا ضد هذه الظواهر، وذلك من خلال البرامج والمناهج التعليمية، من خلال تكثيف الأنشطة التربوية والرياضية داخل المؤسسات التعليمية.

وبطبيعة الحال، يلعب الأساتذة والأطر التعليمية والتربوية بشكل عام دور أساسي في هذا المجال، وكذلك كما تعلمون هناك برامج خاصة نقوم بها في إطار التعاون مع منظمات المجتمع المدني ومع المنظمات الدولية في هاذ المجال، في إطار أندية للبيئة، للتربية على المواطنة، للأندية الصحية إلى آخره.

كما أننا نعمل في إطار شراكة مع جمعية "للاسلمى" لمحاربة داء السرطان في برنامج طموح لمحاربة التدخين داخل المؤسسات التعليمية، لأنه أنتما كتعرفوا بأن التدخين هي الخطوة الأولى من أجل الوصول إلى المراحل الأخرى المتعلقة بهاذ المجال الخطير.

إذن عدة أنشطة تربوية، ونحن نفكر في تقوية هذه الأنشطة من أجل حماية أطفالنا داخل المؤسسات التعليمية، من جهة أخرى هناك المقاربة الأمنية التي نشتغل عليها مع زملائنا بوزارة الداخلية، وكما تعلمون كذلك هناك دوريات مشتركة بين الوزارتين، وهناك تنسيق مكثف ومستمر بين القطاعين من أجل ضمان الأمن بجوار المؤسسات التعليمية.

وبهاذ المناسبة، لايسعني إلا أن أقدم الشكر مجددا للسيدات وللسادة العمال والسادة الولاة على الجهود التي يقومون بها من أجل تمشيط محيط المؤسسات التعليمية، والسهر على أمن المؤسسات التعليمية والمشتغلين بها، وكذلك الأطفال الذين يلجونها.

بطبيعة الحال هاذ الموضوع يسائلون جميعا ولكل مسؤوليته في هاذ المجال، بدءا من الأسر بطبيعة الحال وكذلك كل مكونات المجتمع، المغربي، فعلينا أن نواصل العمل وأن نبتكر، يعني مقاربات جديدة للقضاء على هذه الظواهر المشينة.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة، أحنا تنشكركم على الجواب ديالكم كيف ما كان الحال، مع أن -ويا لكل أسف- أن ذاك الشي اللي بغينا نسمعوه ما سمعناهش.

المدارس الابتدائية فيها الأطفال ديالنا فقسم الشهادة الابتدائية أو ما قبل من قسم الشهادة الابتدائية شحال تيكونوا فالعمر ديالهم؟ مابين 7 حتى ل10 حتى 11 حتى اللي تيدوبل تتكون عنده ذاك 12، الله ياودي هاذ التلاميذ اللي خصنا نحرصو عليهم ونحضيوهم داخل المدرسة وخارج المدرسة، لأن المعلم ميمكن لوش يحضي داخل المدرسة وخارج المدرسة، الوزارة ما يمكن لهاش تحضي داخل المدرسة وخارج المدرسة، ولكن بالمجهودات ديالكم الجبارة إلى قمتيو بها، معالي الوزيرة، وتتقوموا بها ولكن راه ما تطبقش، كيف غادي يكون تلميذ عنده 10 سنين تيدخن فالاستراحة؟ غير الاستراحة كتولي، كيخرجو تيمشيو المراحيض تماك تيدخنو.

أما هذاك الفانيد اللي تيدوخ وتيرجع الإنسان بحال الحيوان، هذاك كله كيتباع يعني بالعلالي بباب المدارس، واش هذاك اللي تيبيع الحلوى وقابض واحد الطويبلة كأنه تيبيع البسكويت للتلميذ، هو تيبيع له الكارو وتيبيع له لحشيش، يعني تيدخل ذاك الحلوى وذاك البيسكوي في داخل الكارو والحشيش.

كيف بغينا هاذ التلاميذ نهار يدخلوا الإعدادية إلى هما وصلوا، لأنه قليل اللي تيوصل إلى دخلوا الإعدادية يعني غادي يبقى مستمرين فنفس... لأنه غادي يدخلوا مدربين للإعدادية، التدخين، الحشيش، التقرقيب، هما غادين هذاك.

نريد حلا السيدة الوزيرة، والحل اللي غادي نطلبوه منكم خص الحراسة، الحراسة ما كايناش، الحراسة داخل المدرسة ماكايناش بالكل، والأمن اللي كاين على برا حتى هو خصو يتشجع باش يحضي لنا وليداتنا، أنا ماشي ضد الأمن،

الأمن كيقوم بالواجب ديالو، ولكن خصو يتشجع باش يحضي لنا وليداتنا، أنت السيدة الوزيرة فالحقيقة راك أم وحتى أنت عندك وليدات، وحتى أحنا عندنا وليدات، ما نبغيو الخير غير لوليداتنا مجموعين.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، هل هناك رد؟.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي المكلفة بالتعليم المدرسي.

هاذ الشي اللي كيقول السيد المستشار ما يمكن إلا نتفقو معاه، واللي يعني كيبان مجددا هو أنه هاذ المشاكل من هاذ الحجم ما كيمكنش الوزارة بوحدها تغلب عليها، لابد أن تلتئم كل الجهود من جماعات محلية وفعاليات جمعوية، وكذلك بطبيعة الحال من أجل دعم الجهود التي تقوم بها المدرسة والعاملين داخل المدرسة.

هذه أشياء لا نستصغرها ونحن يعني واعون بخطورة الوضع، ونشتغل من أجل محاربته في إطار التعاون والشراكة مع كل القوات الحية داخل المجتمع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

نواصل آخر سؤال موجه إلى السيدة الوزيرة كذلك حول إحداث الأقسام التحضيرية بجهة كلميم السمارة، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الخضوري، عبد الوهاب بلفقيه، علي سالم شكاف، المحجوب الدابدا، سلامة حفيظي، عبد الرحمن أشن، عبد السلام خيرات، محمد الهبطي، عبد الحميد فاتحي وعمر مورو.

الكلمة للسيد المستشار، تفضل.

المستشار السيد عبد الوهاب بلفقيه:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيدة والسادة الوزراء.

السيدتان المستشارتان والسادة المستشارين المحترمين،

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدة الوزيرة، كنتطلق من ما ختمت به التدخل ديالك ما قبل الأخير، وهو تظافر الجهود ما خصوش يكون غير في السلبي، راه خصنا نتعاونو على كل حاجة.

السيدة الوزيرة، كنتمنى اليوم السيد الوزير ديال التربية الوطنية والتعليم العالي يكون يحضر للإجابة على هاذ السؤال هذا، ولكن ما فيها باس ماكاين مشكل، كاين السيد الوزير، أنا كنلخص لأنه ملي غادي نطرق للسؤال ديالي غادي يتفهم السي معالي الوزير علاش؟ لأنه الالتزام ديال السيد وزير التعليم شخصيا، هذا هو علاش كنهدر الله يجازيك بخير السيد الوزير، إلى كان السؤال موجه لكم تفضل بها السيد الوزير، أنا كنخاطب السيدة الوزيرة الله إجازيكم بخير السيد الوزير مع كامل التقدير والاحترام.

السيدة الوزيرة، هاذ السؤال ديال الأقسام التحضيرية ماغاديش نفرقوه على الالتزام ديال الحكومة السابقة اللي التزمت أمام المجلس الإداري ديال الأكاديمية والتربية والتكوين بجهة كلميم السمارة على إحداث جامعة، وهذا كيخلينا نشوفو مدى الالتزام، ومدى تطبيق الالتزام ديال الحكومات المتتالية السابقة.

إذن السيدة الوزيرة، ما يمكنش الحكومة السابقة تلتزم لنا بإحداث نواة جامعية، والحكومة الحالية من خلال السيد الوزير وفي عين المكان كتمتنع على أنه تنفذ هاذ الالتزام، والسيد الوزير صرح بها مباشرة.

هاذ الأقسام التحضيرية اللي كنهدرو عليها الآن واللي المجموع ديال التلاميذ أو الطلبة، التلاميذ ديال جهة كلميم-السمارة في الثانوي-الإعدادي، في الثانوي-التأهيلي يصل إلى 48.000 من مجموع ساكنة ديال 460.000 في جهة كلميم-السمارة، والتقني فيها، الميثاق ديال التربية والتكوين كيقول خصنا ثلثي من التلاميذ ديالنا يمشيو للعلمي، أحنا في التقني هنا نسبة اللي في جهة كلميم-السمارة هي 1% ،1% تقني أمعالي الوزيرة من 48 ألف.

وهنا ملي كنستحضرو، السيدة الوزيرة، الندوة اللي درتو مؤخرا، في الإذاعة والتلفزة اللي درتو مؤخرا وحضرتو فيه المنتخبين، وحضرتو فيه المقاولين، وحضرتو فيه كل ما يتعلق من جمعيات وفعاليات، هنا كيرجعنا أننا التنسيق ما بين القطاعات داخل الجهة، سياسة الجهة هو أن هناك مشاريع كبرى بملايير الدراهم غتنجز في جهة كلميم-السمارة، أش كونا لهاذ المشاريع؟ أولادنا اللي الآن كيمشيوا لمناطق أخرى، الأقسام التحضيرية كنا في جهة أكادير اللي كتبعد على 200 كيلومتر على مركز الجهة ديال كلميم-السمارة، الآن رجعتونا عاودتاني للعيون.

وهنا كيحضر لي ذاك السؤال اللي وجه للسيد وزير تحديث القطاعات، مرة أحنا كتديونا لأكادير مرة تردونا للعيون، هاذي راه جهة قائمة الذات أمعالي الوزيرة، من إقليم طاطا، من إقليم مركز الإقليم إلى إقليم العيون 800 كيلومتر، إلى رجعنا "لفم زكيد" التابع لإقليم طاطا 1000 كلم.

بالله عليكم، السيدة الوزيرة، واش أولادنا غادي يمشيو 1000 كلم باش يقراو؟ هذا راه خصنا نشوفو هاذ على الأقل هاذ الجهة خصها تقوم بذاتها، إلى غادي نتعاونو ونتكاملو ونوحدو المجهودات ونميو بلادنا، خصنا نفكرو فيه كاملين، باش يبقى مرة تديونا لأكادير، مرة تديونا للعيون، واش أحنا ماشي جهة؟ هذا ماشي معقول، أمعالي الوزيرة، أولادنا. وكتعرفوا لأن أقاليم أخرى داخل المملكة ماحاسدين حد.

كاينة الإمكانيات ديال الناس، قطاعات اللي قادرة يديروا مدارس اللي يديروا مؤسسات، أحنا كتعرفوا الإمكانيات ديال المنطقة، محدودية الإمكانيات، محدودية الدخل الفردي.

لهذا السيدة الوزيرة، السيد الوزير رفض أنه يدير لنا ينفذ الالتزام ديال الحكومة السابقة، والسيد والي الجهة راسل الوزارة عدة مراسلات ولم يتم تنفيذ طلب...

شكرا السيد الرئيس، ولكن هاذ الموضوع كيستحق جلسة خاصة السيد الرئيس، ديال التعليم لأن فين ماكان شي مشكل كنلوحوه للمؤسسات المنتخبة والولايات والعمالات، ولكن ملي كيكون مشكل فرد خصنا نتعاونو عليه كاملين ماشي غير السلبي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

تفضل السيدة الوزيرة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي المكلفة بالتعليم المدرسي.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسادة مستشاري الفريق الحركي على طرحهم هاذ السؤال الذي يتناول موضوعا توليه الوزارة أهمية، عفوا الفريق الاشتراكي فعلا، معذرة فريق الإتحاد الاشتراكي على طرحه لهذا السؤال الهام الذي يكتسي أهمية بالغة، لما له من وقع على تكوين الأطر القادرة على المساهمة في التأهيل الاقتصادي لبلادنا.

وبطبيعة الحال، فيما يتعلق بالأهمية التي نوليها لجهة كلميم-السمارة، يعني لا يمكن أن نقول بأن هذه الجهة لا تحظى بالأهمية اللازمة، لأنه على صعيد ميزانية هذه السنة، إلى شفنا ميزانية كل الجهات غادي يتلاحظ بأن واحد الأهمية كبرى أعطيت لهذه الجهة، لأجل تدارك الخصاص الذي تم الوقوف عليه، من خلال زيارات ميدانية قمنا بها على عدة مستويات إلى الجهات العزيزة الثلاث: كلميم-السمارة، العيون-بوجدور والساقية الحمراء خلال السنة المنصرمة، واللي تبعتها إجراءات عملية مباشرة قبل ميزانية 2008، وفي إطار ميزانية 2008.

ولكن علاقة بالموضوع، موضوع الأقسام التحضيرية، أود أن أحيط المجلس الموقر ببعض المعطيات حول تطور نظام الأقسام التحضيرية بمنظومتنا التربوية، حيث أنه في إطار تفعيل مقتضيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين وخاصة فيما يتعلق بتشجيع وتنمية ثقافة الامتياز، بذلت الوزارة مجهودات هامة من أجل توسيع شبكة الأقسام التحضيرية، لتمكين مختلف جهات المملكة المتوفرة على قاعدة كافية من الحاصلين على البكالوريا في الشعب العلمية والتقنية المطلوبة من الاستفادة من هذه المراكز.

فبالإضافة إلى توسيع المراكز القائمة، تقوم الوزارة بإحداث مراكز جديدة حيث تم خلال السنوات الأخيرة بين 2004 و2007 إحداث 4 مراكز جديدة بكل من خريبكة والراشيدية وتازة والعيون، وهكذا فقد انتقل عدد المراكز من 3 سنة 85 إلى 20 سنة 2007، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 22 في السنة المقبلة إن شاء الله.

وقد انعكست الجهود المبذولة على تطور أعدد الطلبة بهذه المراكز، حيث انتقل عددهم من 347 فقط سنة 85 إلى 40229 سنة 2007.

كما يعرف توزيع الطلبة حسب الشعب تباينا من شعبة لأخرى، حيث أنه برسم السنة الدراسية الحالية تستقطب شعبة الرياضيات ما مجموعة 48% من الطلبة وعلوم المهندس ما نسبته 24%، أي فهاذ الشعبتين الرياضيات وعلوم المهندس 72%، في حين تتوزع 28% المتبقية على الشعب الخمس الأخرى.

وفي سياق مواكبة المبادرة الحكومية لتكوين 10.000 مهندس، فقد أعدت الوزارة خريطة استشرافية لتنمية شبكة المراكز في أفق تكوين الأعداد الضرورية لبلوغ الهدف الحكومي المسطر.

وللإشارة، فإن إحداث مراكز جديدة يرتكز على معايير محددة ويتطلب موارد هامة، فهو يتطلب من جهة، التوفر على قاعدة كافية من التلاميذ الحاصلين على البكالوريا في الشعب العلمية التقنية وبالمعدلات المطلوبة، ومن جهة أخرى، يستلزم توفير الموارد المالية الضرورية لبناء وتجهيز وتسيير وصيانة هذه المراكز، بالإضافة إلى الموارد البشرية ذات الكفاءة والمؤهلات المطلوبة للتدريس في مراكز الامتياز هذه.

من أجل توسيع روافد وقاعدة ولوج الأقسام التحضيرية، تعمل الوزارة على اتخاذ إجراءات تحفيزية، ووضع نظام فعال للإعلام من أجل التشجيع على التوجيه نحو الشعب العلمية والتقنية، ومن جهة أخرى، ومن أجل تحفيز الموارد البشرية العاملة بالأقسام التحضيرية، فإن الوزارة منكبة حاليا على تحضير مشروع مرسوم في شأن النظام الأساسي الخاص بالأساتذة المبرزين الموكول إليهم بالتدريس في هذه المراكز.

وبخصوص طلب فتح الأقسام التحضيرية بجهة كلميم-السمارة، تجدر الإشارة إلى أن عدد الحاصلين على شهادة البكالوريا في العلوم الرياضية بجهة كلميم-السمارة مازال ضئيلا جدا، لا يصل إلى المقاييس المعتمدة لإحداث أقسام تحضيرية، وهذا العدد لا يسمح في الوقت الراهن بإحداث مركز للأقسام التحضيرية بهذه الجهة، إذ لا يمكن من تشكيل الحد الأدنى الضروري اللي كنعتبروه هو ثلاثة ديال الأقسام فواحد المركز ديال الأقسام التحضيرية، وإلا غادي يكون ذاك المركز يعني ما كيأديش المهمة التربوية ديالو.

وللإشارة، فقد تم إحداث مسلك الرياضيات والفيزياء بجهة العيون-بوجدور-الساقية الحمراء، برسم الموسم الدراسي الحالي، وذلك لاستقطاب التلاميذ المنحدرين من الجهات الجنوبية للمملكة. والجدير بالذكر أن هذا المركز مازال يتوفر على الطاقة الاستيعابية الكافية لاستقبال تلاميذ الجهات الجنوبية الثلاث، حيث لا يتعدى عدد التلاميذ به 59، ومع ذلك فإن إمكانية إحداث الأقسام التحضيرية بجهة كلميم-السمارة تبقى قائمة في انتظار تنمية روافدها وتوسيع قاعدة التلاميذ المتمدرسين بالشعب العلمية، وخاصة أعداد الحاصلين على البكالوريا في العلوم الرياضية.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم في إطار التعقيب السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الوهاب بلفقيه:

شكرا السيدة الوزيرة، هذا كيؤكد على الكلام اللي كنكول، لأنه اللي وصلونا لهاذ النتيجة، عدم مواكبتكم لنا السيدة الوزيرة باش تشدينا بهاذ الأرقام والمراسلات ديالكم للوزارة والالتزامات الشخصية.

أنتم، السيدة الوزيرة المحترمة، حينما كنتم كاتبة عامة للوزارة زرتم الأقاليم الجنوبية وتعرفتم على هموم الساكنة وتعرفتم يعني بكل نقطة صغيرة وكبيرة. بالله عليكم السيدة الوزيرة هاذ الجواب العام اللي جاوبتينا عليه، أحنا كنطلبو، أنتما كنحطونا دابا فشي حاجة عامة، أعطيونا آش غاديرو لهاذ الجهة السيدة الوزيرة؟ راه المراسلات والنقاش ديال السيد الوزير الحالي مع السيد الوالي شخصيا، وبالحضور ديالنا، وبحضور السيد رئيس الجهة، وبحضور السيد المدير العام لوكالات تنمية الأقاليم الجنوبية، مدينا يدينا كمجالس منتخبة، وكالة الجنوب مدات يدها، السيد المدير بالأمس فقط كنت في اجتماع معاه كيؤكد الالتزام ديالو على أنه مستعد يشتغل، المجالس المنتخبة مستعد تقدم لنا وتظافر الجهود، وأنتما السيدة الوزيرة كتهربونا من هاذ الالتزامات اللي كتعطيونا.

إلى كانت الحكومة السابقة إلتزمت أمام مجلس إداري وحطات الالتزام ديالها على أنه غا تدير لنا نواة جامعية، على أنه غادير لنا أقسام تحضيرية، أنتما الآن كتخويو بهاذ الالتزام، الحكومة الحالية كتخوي بهاذ الالتزام، وهذشي راه ماشي معقول باش تعطي لنا وعود من طرف الحكومة، تعطى لوالي الجهة والمنتخبين والبرلمانيين، وتعطى للمسؤولين على الجهة، وتحرم من هاذشي وتعطيني الأرقام، راه بطبيعة الحال هاذ الأرقام اللي كتكولي، لأن مكنتوفروش على شعب علمية، على شعب تقنية ما قبل البكالوريا وما بعد البكالوريا، أعطيني الشعب ما قبل البكالوريا، السيدة الوزيرة، هدرتي لي فيهم شنو درتي ليها؟ راه كاين معالي الوزيرة بالأرقام نعطيهم لك، كل رقم نعطيه لك واحد بواحد، ولكن مع الأسف الوقت مكيسمحش.

أنا ما هدرتش غير ما بعد البكالوريا حتى ما قبل البكالوريا باش نوصلو لهاذ النتيجة، معالي الوزيرة، اللي كتكولي، ولكن مع الأسف السيدة الوزيرة راكم بغيت تخليونا وقيلة فالكلخ، ولا بغيتو هاذ الجهة تكلخوها ولا ما نعرف شنو؟ إلى غتديرو لنا هاذشي "لا إله إلا الله محمد رسول الله " فهاذ المجلس، "لا حول ولا قوة إلا بالله"، لأن الالتزام ديال الحكومة ماشي هو هذا، هاذشي راه ماشي معقول يا معالي الوزيرة، وبغيناكم تواكبونا الله يخليك، أحنا مدين يدينا كمجالس منتخبة، وكالات تنمية الأقاليم الجنوبية، الولاية، السادة العمال مادين يديهم.

السيد الوزير، هذي مدة 7 شهور اللي فاتت على الزيارة الملكية لجهة كلميم-السمارة، أكد على أنه غيدير جلسة خاصة والتزم بها شخصيا السيد الوزير أنه غيدير جلسة خاصة غيتجمع فيها جميع الفعاليات ديال الجهة، يا إما يقنع الجهة بأن تدار لنا نواة جامعية ولا هو يقنع يدار مدارس عليا ولا تدار نواة جامعية، لحد الآن مادار حتى حاجة فهاذ الشي، الالتزامات ديال الحكومة ماشي معقول باش تعطانا محليا ويتم الجواب عليها من تحت القبة بهاذ الشكل هذا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

أرجوك السيد المستشار، شكرا، نتفهم، هل هناك رد على التعقيب؟ تفضل السيدة الوزيرة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي المكلفة بالتعليم المدرسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم، في الحقيقة هو السؤال متعلق بالأقسام التحضيرية وإحداث أقسام تحضيرية بجهة كلميم-السمارة، الجواب، المعطيات كنعطيها لك باش توضح لك الصورة وتعرف آشنو هي المقاييس المعتمدة من أجل إحداث أقسام تحضيرية، إلى حدثنا أقسام تحضيرية بلا ما يكون العدد ديال التلاميذ متوفر، كيكون واحد النوع من الهذر ديال الطاقات دون الحصول على النتائج.

المسألة الأخرى، أنتما ذكرتم السيد المستشار بالزيارة اللي قامت بها مجموعة من الكتاب العامين لجهة كلميم-السمارة واللي كان الهدف من ورائها هو الوقوف في عين المكان على الاختلالات والمشاكل والنواقص اللي موجودة، واللي فعلا تم اتخاذ إجراءات مباشرة بعد الرجوع من هذه الزيارة، وكذلك في ميزانية 2008، واحنا مازالين متبعين ما يجري على صعيد هذه الجهة.

بطبيعة الحال، السيد المستشار، نحن على كامل الاستعداد من أجل تنظيم جلسة عمل معكم ومع من يهمه الأمر، من أجل وضع كل هذه المعطيات على الطاولة والتداول من حولها في أقرب وقت، إلى بغيتي حتى دابا يالله مرحبا بك، من دابا يالله مرحبا بك نمشيو نشوفو هاذشي ماكاين حتى شي مشكل، بغيتي لمقر الجهة، ولكن جهة كلميم-السمارة على راسنا وعينينا، وكنشتغلو من أجل الارتقاء بها جميعا. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

ونشكر السيدة الوزيرة على مشاركتها في هذه الجلسة، وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التجهيز والنقل وعددها أربعة أسئلة.

السؤال الآني الموجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل، حول الأوراش التي تعرقل السير على الطرقات خلال فصل الصيف، للمستشارين المحترمين السادة: مبارك السباعي، مولاي إدريس العلوي، عبد السلام الودي، المهدي زركو، عبد الصمد عرشان، محمد برطلي، حسن زهير، محمد تاضومانت، الحاج الطاهري، سعيد كمال، عبد الرحيم الكوبابي، تفضل السيد المستشار لإلقاء السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي الوزيرة،
أختي المستشارة،
إخواني المستشارين المحترمين،

الملاحظ أن العديد من الأوراش التي تفتح على الطرقات بمختلف المدن والمناطق، سواء المتعلقة منها ببناء الطرق وإصلاحها وترميمها، تباشر مع بداية فصل الصيف، الأمر الذي تنتج عنه ظاهرة عرقلة السير على الطرق والتي تخلف استياء عميقا لدى المواطنين مستعملي هذه الطرق.

علما بأن فصل الصيف سيتزامن مع العطل السنوية، سواء بالنسبة للمواطن داخل الوطن أو بالنسبة للمهاجرين المغاربة بالخارج والسياح الأجانب الذين يتوافدون على المغرب خلال هذا الفصل. هذا الأمر الذي يخلف تزايدا كبيرا واكتظاظا ملحوظا في حركة السير، وبالتالي فإن الإنقطاعات التي تقع على أهم الطرق والشوارع بسبب الأشغال، تثيرها هذه المشاكل لدى المواطنين والسياح على حد سواء.

صحيح أن توقيت فتح الأظرفة أو الأوراش لها ارتباط بالميزانية، وما يتطلب ذلك من إجراءات قانونية وإدارية ومالية، لكن هذا لا يمنع من التفكير في إيجاد بعض الحلول تفاديا لوقوع هذا المشكل الذي يؤثر على الحركة الاقتصادية والتجارية ببلادنا، وعلى الظروف الاجتماعية والنفسية للمواطنين.

السيد الوزير، كنعرفو هاذ الإكراهات، وكنعرفو فعلا المجهودات الجبارة اللي كتقوم بها وزارتكم على الصعيد الوطني، لكن كاينين هناك كنانيش التحملات، وكاين واحد la déviation كتعطى للمقاولين ومكيحترموهاش، راه مايمكنش واحد الطريق باش تقطع على 5 كلم ولا 6، واحد الإنسان كيهرس فطوموبلتو 5 دالكيلومتر ولا 6، راه كاين les normes ديال déviations اللي خصها تحترم اللي كاينة داخل كنانيش التحملات.

هذا اللي متتوقفش عليها الوزارة مشكورة، وأحنا مكنكروش المجهودات اللي كتقوم بها الوزارة على طريق الصعيد الوطني لفتح واحد العدد ديال الطرق، وكتحيد واحد العدد ديال المنعرجات. هذا اللي تيسبب باش يقطعوا ذوك الطرق باش... ولكن هاذيك déviation اللي خصها نؤكدو عليها السيد الوزير اللي مكتحترمش les normes ديالها.

لذا نسائلكم السيد الوزير، عن مدى تفكيركم في حل هذه المشاكل؟ هذا المشكل الذي تعرفه بلادنا خلال فصل الصيف والذي يخلق استياء عميقا لدى المواطنين.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد كريم غلاب وزير التجهيز والنقل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أريد أن أجيب على هاذ السؤال، أولا، يعني التركيز على نقطة مهمة ألا وهي أنه إذا كانت مثل هذه الإنزعاجات هذا يدل على أنه أصبح فعلا المغرب ورشا كبيرا، وهذا بطبيعة الحال يثلج الصدر، ويبين للجميع أنه المسيرة التنموية التي يقودها صاحب الجلالة يعني تعطي ثمارها وموجودة على جميع جهات المملكة.

ففيما يخص وزارة التجهيز، بغيت نشير إلى أن، إلا في حالات نادرة، الأوراش اللي كتشرف عليها هاذ الوزارة تكون خارج المجالات الحضرية، فكل الأشغال التي تكون فالشوارع، فالمدن الكبرى، خلال فصل الصيف تشرف عليها الجماعات المحلية.

ففيما يخص الأشغال التي تشرف عليها الوزارة كذلك، جلها يكون عادة ما بعيد على النقط التي تكون فيها حركة السير موجودة أو مرتفعة، وهذا يهم مثلا الأشغال للطرق السيارة بحال مراكش-أكادير، بحال فاس-وجدة، بعض الموانئ، طنجة المتوسطي، بوجدور إلى غير ذلك.

هذا يعني أنه جميع الأشغال تكون بعيدة على مستعملي الطرق أو على المواطنين، صحيح أنه في بعض الأحيان تكون يعني لها انعكاسات سلبية على مستعملي الطرق. فعندما تكون قريبة من مستعملي الطريق أو المواطنين ويمكن أن يترتب على هذه الأشغال انعكاسات سلبية أو انزعاج، فعادة ما نقوم فحال ما جاء في الاقتراح للسؤال ببرمجة الأشغال بالطريقة التي من أجلها أن تقلص من هاذ التأثير.

واسمحوا لنا نعطي لكم بعض الأمثلة يعني، حيث نقوم بتوقيف الأشغال مثلا في فترة الصيف، أو نقوم بتوقيف يعني نسبي لبعض الأشغال، نفتح بعض المقاطع ونوقف الأشغال في المقاطع الأخرى حتى يمر فصل الصيف، نظرا للاكتظاظ اللي كيعرفوا هاذ فصل الصيف، وكذلك تنعملو على أساس أنه خصوصا بعض الأوراش تنتهي قبل الرجوع ديال الجالية المغربية، يعني حتى يشاهد الجميع التقدم وفتح الأوراش وبعض الطرق.

اسمحوا لي أن نعطيكم بعض الأمثلة، مثلا الطريق السيار "تطوان-المضيق" اللي كنعملو الآن باش ينهي به الأشغال قبل منتصف شهر يوليوز و15 اليوم الأولى ديال شهر يوليوز، يعني غادي تكون الأشغال داخل محرم الطريق السيار بدون علاقة مع الطرق الأخرى، أي مغتكونش حركة ديال الشاحنات خارج هاذ المجال هذا.

إذن باش تكون الأشغال يعني انتهت مع فصل الصيف، مثلا الطريق الوطنية رقم 02 ما بين تطوان وطنجة اللي غننهيو بعض المقاطع وغنوقفو الأشغال حتى يمر فصل الصيف، كذلك الطريق المزدوج ما بين تطوان ومرتيل اللي غادي ننهيوه كذلك قبل فصل الصيف أو بداية فصل الصيف إلى غير ذلك.

هذا فقط للإشارة عبر بعض المشاريع، بعض الأمثلة، أنه الاهتمام اللي جاء به السيد المستشار كنتقاسموه بطبيعة الحال، وتنعملو على توقيف الأشغال

خلال الصيف، لكن بغيت نشير فهاذ المناسبة على أنه كاين بعض الإكراهات في بعض الأحيان، يعني تيكون من الصعب توقيف الأشغال، فإذا به نأخذ بعين الاعتبار يعني أو نقوم بإجراءات للتقليص من التأثير بما فيه التشوير الأفقي والعمودي، باش نضمنو السلامة خلال المرور ديال مستعملي الطريق، وكنقومو بطبيعة الحال كذلك بإنجاز يعني ممرات منحرفة أو طرق منحرفة، للسماح للمقاول أن يقوم بالأشغال على محرم الطريق وتكون المسافة لهذه الطرق المنحرفة محددة في كنانيش التحملات، ونسهر على تطبيقها في الأشغال التي تقوم بها الوزارة، وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد مولاي إدريس العلوي:

شكرا السيد الرئيس.

كنذكر السيد الرئيس باللي راه... شيئا ما، لأن لعلك أعطيت الكلمة للسيدة الوزيرة ديال التعليم وكملات الأسئلة ديالها، نكونو نفهمو القرار ديالك، ولكن احتراما للقرار ديالك وللسيدة الوزيرة تجاوزنا هاذ المسألة.

السيد الوزير، في الحقيقة نشكرك على تفضلك بالجواب وإن كان لا يفي بالحاجة كلها. السيد الوزير أنتم من الذين يعرفون الطرق ويعرفون السير عليها، كم هم المقاولون الذين يفوزون بصفقة بناء أو إصلاح طريق ولا يقومون بالتشوير اللازم لمستعملي الطريق، خلافا لما ينص عليه دفتر التحملات؟ كم من مستعملي الطريق قضى نحبه في حوادث سير مؤلمة، لأن التشوير ماكاينش خاصة بالليل وخاصة بالطرق اللي بعيدة من المراكز الكبيرة؟ وهذه مسؤولية السيد الوزير، مسؤولية وزارة التجهيز، لأن المقاول مطبقشاي المناديب ديالكم، والوزارة مسؤولة على أساس كناش التحملات.

السيد الوزير، كم هي الطرق التي هي معدة مؤقتا للسير نظرا للانحراف ريثما يتم إصلاح وإعداد الطريق الذي لا يحترم فيها المقاول دفتر التحملات؟ غادي بها la déviation كتكون deux ولا trois بدل باش يرشها ويصاوبها وإلى خذيتي les pistes كتلقاها بأن خصو يدير هاذ الأمور هاذي، ولكن لا يطبقها وهاذي إلى مطبقهاش هو الحكومة والمناديب ديالها راه مطالبة باش توقف باش يطبق الأمور ديالو، لأن حرصنا على المواطن وعلى صراط المواطن وعلى السلامة خاصة.

السيد الوزير، نحن على موعد فصل الصيف حيث تكثر حركة السير ويلج بلادنا المغاربة المقيمون بالخارج وتكثر حركة السير بكثرة، وبكل مسؤولية، السيد الوزير، نطالبكم العمل والسهر على هاذ الأمور ووضع التشوير اللازم في كل الأوراش داخل المدينة أو خارجها، غادي تقولي داخل المدينة أنا ماشي، ولكن أنتما عضو بارز فالحكومة، بحيث هاذ المشكل هو لا يكلف بعدا شي طاقات كبيرة ولاشي أموال كثيرة، التشوير راه مسألة أساسية لا في المدينة إلى آخره تفاديا للحوادث.

والشق الثاني ديال التعقيب ديالي السيد الوزير، أحنا نثمن المجهودات التي تقومون بها في العالم القروي، أحنا كنعرفو بأنه شقيتو الطرق والعالم القروي في الحقيقة مدين لكم ولكن غير كافي، لأن بعض المناطق وخاصة الطريق الرئيسية 13 ديال مكناس-تافيلالت هي مزيانة ولكن في حاجة إلى إصلاح وبناء، كنطالبكم من هاذ المنبر والإخوة اللي كيمارسوا هاذ الطريق كيعرفوا هاذ المسألة هاذي، هاذي أمانة الله يجازيكم بخير خصكم تديروها لأن الحوادث كثيرة فيها.

مسألة أخيرة، فك العزلة على العالم القروي يمر بآليات، وكنطلبو السيد الوزير من هاذ المنبر كذلك باش يعزز المندوبية ديالو - ديال التجهيز والنقل بالراشيدية- بآليات لفك العزلة، أنتما كتعرفو شكون هو الطاووس، شكون هي إملشيل، وشكون هي المسالك الوعرة لهاذ المنطقة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

هل هناك رد على التعقيب السيد الوزير؟

السيد كريم غلاب وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد المستشار على هاذ التعقيب الواسع، في الحقيقة اللي تيطرق للسياسة الطرقية برمتها ببعض الثواني، التشوير المؤقت موجود، يعني موجود في كنانيش التحملات، المقاولة مجبرة بتقديم يعني جميع الإشارات وبوضع جميع الإشارات وبصيانة الممرات المنحرفة، والوزارة ساهرة على احترام هذه الممرات واحترام هذه الضوابط.

كذلك بغيت نشير إلى أن احنا بصدد إدخال تحسن في هاذ المجال هذا، لأنه أمر حساس. اسمحوا لي أن أقول لكم مثلا إلى مريتو من الطريق الوطني رقم 13 بمراكش من مكناس يعني في اتجاه الراشيدية، غادي تكونوا مريتو على الطريق الازدواجية ما بين مكناس والحاجب وغتكونوا لاحضتو واحد التشوير أصفر، تشوير أفقي أصفر، هاذ التشوير الأفقي الأصفر هو تشوير مؤقت، اللون الأصفر مخصص في الأشغال العمومية للتشوير المؤقت وهذا كيبين... سابقا ماكناش كنعملو هاذ التشوير المؤقت يعني لاقتصاد بعض المبالغ، الآن كنوضعو على عاتق المقاول بطبيعة الحال اللي كيدخلها في التكلفة ديال الورش، واللي تتسهر عليها الوزارة فيما بعد، على موضوع هاذ التشوير الأصفر المؤقت لضمان السلامة الطرقية خلال الورش.

وكاين واحد التعزيز ديال العدد يعني الإشارات العمودية لضمان السلامة والسيولة على هذه الطرقات، فقط مثال، لأن تكلمتو على الطريق الوطنية رقم 13 اللي غنرجع فيما بعد في الأسئلة الأخرى.

كاين سؤال حول الصيانة الطرقية، وغنتكلم يعني على التوجه حول رفع من الخدمات على الطرق الوطنية بما فيها الطريق الوطنية رقم 13.

فيما يخص الآليات والطرق القروية، فيجب أن نذكر بالبرنامج الوطني الثاني للطرق القروية الذي سيفك العزلة على 3 مليون ديال السكان، والذي ينجز عن طريق المقاولة في جل المشاريع، وعندنا كذلك آليات في كل جهة

للتدخل العاجل، ولشق طرق إضافية في إطار شراكة مع الجهات والمنتخبين المحليين. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن السؤال الآني الثاني الموجه كذلك إلى السيد وزير التجهيز والنقل حول الطرق بالعالم القروي، للمستشارين المحترمين السادة: الحسن قيشوحي، عبد القادر أقوضاض، أحمد جوهري، أحمد الإدريسي، محمد فضيلي، إدريس مرون، عبد الحميد السعداوي، أولعيد الرداد، لحسن أمزوغ، إبراهيم فضلي، سعيد أرزيقي، لحسن عباد، عبد المجيد الحنكاري، عمر مكدر، عبد الله أبو زيد، إبراهيم أبوزيد، تفضل السيد المستشار لإلقاء السؤال.

المستشار السيد الحسن قيشوحي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

لازال العالم القروي يعرف نسبة ضعيفة من حيث استفادته من البنية التحتية الطرقية، بحيث لم يستفيد لحد الآن إلا بمبادرات خجولة لا ترقى إلى المستوى الذي توضع فيه القرية في سكة التنمية الشاملة، وبالتالي الدخول في مسار المغرب الجديد، بالرغم من كون الحكومة الحالية وضعت نصب أعينها المجال القروي ضمن الأولويات، بغية فك العزلة عنه وتيسير وصول الخدمات الأساسية لسكانه، وتحسين الرواج بينه وبين العالم الحضري.

وفي هذا الصدد، نلفت انتباهكم، السيد الوزير، إلى الطرق التي تنجز بالقرى، ميزتها الأساسية هي ضعف جودتها واتساعها بالضيق وعدم اتساعها، كما هو الشأن بالمدن التي يفوق عرض الطرق بها 8 أمتار، في حين لا يتعدى 4 أمتار بالبوادي في أحسن الأحوال. وهذا حيف كبير في حقها، فضلا عن كونها لا تخضع للتتبع والصيانة، الشيء الذي يجعلها عرضة للاندثار والإتلاف بسرعة فائقة، وهذه هي حال كثير من الطرق التي أنجزت بالعالم القروي.

ومن هذا المنطلق نتوجه إليكم السيد الوزير بالأسئلة التالية:

- ما هي أسباب بطء وتيرة إنجاز الطرق بالقرى الوطنية، بالرغم من تعدد المانحين والمساهمين في برنامج إنجاز وبناء الطرق بالعالم القروي ؟.
- ما هي الأسباب الحقيقية الكاملة وراء سياسة الكيل بالمكيالين التي يتم التعامل بها كل ما تعلق الأمر بالبادية، بحيث لا تشبه طرقها طرق المدينة لا من حيث الجودة ولا من حيث الاتساع؟
- ما هي الإجراءات الإستعجالية التي ستقوم بها الوزارة من أجل إصلاح وصيانة طرق العالم القروي التي تتعرض للإتلاف بشكل مستمر ؟ وشكرا.

السيد الرئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

ففيما يخص حضرات السيدات والسادة المستشارون، العالم القروي والسياسة التي تنهجها هذه الحكومة في مجال فك العزلة عن الساكنة في العالم القروي، أذكر أنه خلال السنوات الأخيرة وإلى غاية سنة 2005 عملنا على إنهاء، أولا البرنامج الوطني الأول للطرق القروية الذي بدأ إنجازه في سنة 1995، وتم إنهاء آنذاك إنجاز 11 ألف كيلومتر من الطرق القروية، هذا البرنامج الأول، ثم انطلقنا في تحضير وإنجاز وتمويل برنامج ثاني، وهو البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية، اللي تيشمل 15.500 كلم من الطرق القروية، واللي غادي يفك العزلة على 3 مليون ديال السكان في العالم القروي.

إذن، كنتكلمو على مجهود خجول، لأن هاذ المبلغ هذا، التكلفة ديالو أو هاذ البرنامج فيه 15 مليار ديال الدرهم، يعني أكثر من مليار ديال الدرهم سنويا، يعني لا أتقاسم هاذ التعبير، هذا مجهود استثنائي لم يشهده المغرب من قبل، بحيث أنه حتى في وتيرة الإنجازات كنا كنتجو هذا، والكل يعلم ذلك في التسعينات 1000 كيلومتر ديال الطرق القروية في السنة، ورفعنا خلال الفترة إلى غاية 2005 إلى وتيرة 1500 كيلومتر في السنة، والآن كننجزو في الفترة مابين 2007 و2012 الوتيرة إلى 2000 كلم في السنة.

إذن، الوتيرة جد مرتفعة، بحيث أنه البرنامج اللي تعاقدنا عليه هنا فهاذ القبة، أنه سينجز في حدود سنة 2015، تم تقديمه إلى سنة 2012، وهذا يبين التقدم والوتيرة الجد مرتفعة ديال هاذ البرنامج.

فعندما نتكلم على بطء، يعني اسمحوا لي أن أعبر على عدم اتفاقي على هذه المصطلحات، بحيث أنه البرنامج يتقدم بسرعة جد مرتفعة والكل يجهل ذلك أينما ذهبنا إلا والإقليم يكون له 300-400 كيلومتر من الطرق، يعني داخلة في هاذ البرنامج وتنجز هذه السنة مابين 70 حتى 120 كلم في إطار هذا البرنامج.

اسمحوا لي أن أعطي لكم تقدم هاذ البرنامج ديال 15.500 كلم، تم إنجاز وإنهاء 2600 كلم، مع العلم أنه انطلق البرنامج في بداية سنة 2006، وتم إنهاء حاليا 2600 كلم. تم إبرام صفقات الأشغال، يعني الأشغال اللي في طور الإنجاز يعني 5400 كلم، أي الثلث، وبرمجة هذه السنة 4200 يعني سنة 2010 غادي يكون تقريبا الثلثين ديال البرنامج انتهى ب 9600 كلم.

أما فيما يخص الجودة أو الخاصية لهذه الطرقات، يعني كنشير إلى أنه منبثقة على ضوابط اللي كتمشى على حركة السير المرتقبة، فعندما تكون حركة السير أقل من 50 عربة في اليوم تنعملو مسالك مهيأة، يعني طريق بدون يعني الفرشة الأخيرة أو الترفيت، ثم ملي كتكون حركة السير ما بين 50 إلى 150 عربة في اليوم، تنعملو قارعة ديال 4 أمتار، لأن هي اللي كتلائم مع حركة السير. ومني كتكون القارعة أكثر أو الحركة أكثر من 250 عربة في اليوم تنعملو 6 ديال الأمتار وهذا هو يعني نوع من المواصفات اللي كنعتمدوها.

وكذلك فيما يخص الجودة ديال الأشغال لابد لي أن أشير إلى أن جميع الطرقات بما فيها الطرق القروية، تسهر الوزارة بنفس الضوابط على جودتها، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم في إطار التعقيب، السيد المستشار.

المستشار السيد الحسن قيشوحي:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية، لا بد أن نتوجه إليكم السيد الوزير بالشكر على المجهودات التي تبذلونها من أجل تغطية العالم القروي من حيث الطرق التي تعتبر أساس كل نهضة اقتصادية واجتماعية، إلا أن ما نود التأكيد عليه هو بطء الوتيرة التي تنجز بها، إضافة إلى هزالة جودتها وعدم اتساعها، كما هو في مدن العالم الحضري.

وفي هاذ الإطار، نلفت انتباهكم السيد الوزير، إلى الحالة المزرية التي توجد عليها الطرق بإقليم الناظور، على سبيل المثال، فإذا استثنينا المقطع الرابط بين بلديتي العروي وبني أنصار، والذي لا يتعدى طوله حوالي 40 كلم على أبعد تقدير، فإن باقي الطرق بالإقليم بعضها لا يصلح للاستعمال لتعرضها للإتلاف، والبعض الآخر مشرف على الإتلاف بسبب تآكل جوانبها وعدم اتساعها، وذلك راجع بالأساس إلى إهمالها وعدم إصلاحها في الوقت المناسب.

وعلى سبيل المثال أيضا، الطريق الوطنية رقم 2 الرابطة بين ملتقى الطرق "أفسو" وجماعة "قسيطة" والتي لا يقل طولها عن 70 كيلومتر، والتي لم تنجز إلى حد الآن، وقد أصبحت غير صالحة للاستعمال.

وفي نفس السياق السيد الوزير، نبلغكم السيد الوزير استياء الجالية المغربية المقيمة بالخارج، خصوصا منها المنحدرة بإقليم الناظور من وضعية هذه الطرق وتشكيهم المستمر، وشكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

هل هناك أي رد على التعقيب؟ تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا، أرد على السيد المستشار في إطار التعقيب، على أنه البطء ما كاينش، وإلى كان السيد المستشار تيقول كاين البطء، تيقول لي فين تيشوف هاذ البطء؟ وأشنو هما المعطيات اللي تيخلي أنه تيقول أنه بطء؟ أنا تنقولو بأنه البطء ما كينش، بأنه يعني قبل خمس سنوات كانت وتيرة الإنجازات ديال الطرق القروية 1000 كيلومتر في السنة، دابا كنعملو 2000، آشنو هو الجواب ديال السيد المستشار؟

أي عندما يقول على أنه بطء، خصو يعطيني الأرقام اللي كتدل أنه هناك بطء، لا يوجد أي بطء، الوتيرة جد مرتفعة وهي كما قلت ذلك يعني جعلت أنه البرنامج الوطني اللي كان متوقع يكون في 2015 قربناه ل 2012. وهذا محترم في جميع الأقاليم بما فيه إقليم الناظور.

القضية ديال الاتساع ديال القارعة، مرة أخرى كنشرح للسيد المستشار على أنه يعني ترشيد النفقات ديال الدولة كتحتم علينا أننا منعملوش واحد الطريق ديال 6 مترو اللي كيمكن لها تستوعب واحد حركة السير ديال 4000 أو 5000 عربة، إلى كانت حركة السير المرتقبة فيها 50 عربة في اليوم، هذا يعني ماشي هو الترشيد ديال النفقات العامة ديال الدولة.

إذن، إلى كانت حركة السير يعني قليلة، تنعملو واحد العرض اللي هو كذلك يتماشى مع حركة السير اللي هو كيشرحتو للسيد المستشار يعني ما بين 50 عربة و250 عربة في اليوم، تنعملو 4 مترو، فوق 250 عربة تنعملو 6 مترو، إلى عملنا 4 مترو وارتفعت حركة السير تندخلو في برامج ديال التوسيع إلى حتى 6 مترو.

وتنأكد على أن يعني الوزارة ساهرة في إطار المجهود ديال الصيانة الطرقية، بحيث تتقوم يعني بإصلاح تقوية أو توسيع أو تكسية أو صيانة ما يناهز 1500 كلم في السنة، في جميع الأقاليم بما فيه إقليم الناظور، والطريق الوطنية رقم 2 داخلة في هاذ البرنامج.

أما للإشارة فقط، فإقليم الناظور استفاد بطريق جد مهم، خصوصا الطريق الساحلي اللي كيربط ما بين الناظور والسعيدية، واللي أعطى يعني نتيجة جد مهمة في هذا الإقليم العزيز، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن، نمر إلى السؤال الثالث الموجه كذلك للسيد وزير التجهيز والنقل حول وضعية بعض الطرق الوطنية، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، محمد طريبش، محمد العقاوي، ميلود ناصر، محمد أبو الخدادي، ميلودي عفوت، عبد القادر لبريكي، أحمد الديبوني، محمد عبده عز الدين، أحمد الشرقاوي، مولاي ادريس الحسني العلوي، العربي هرامي، عبد السلام أحدوش، محمد برطني، الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل لكم الكلمة.

المستشار السيد محمد عبده عز الدين:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

تعاني عدة طرق ببلادنا وطنية كانت أو جهوية أو إقليمية، من عدة مشاكل تأثر بشكل سلبي وواضح على حركية ومستعملي هذه الطرق، حيث نجد أن أغلب هذه الطرق بمختلف هذه الأقاليم قد تآكلت، ولازالت تعاني من الضيق، وانعدام الإنارة في بعض المراكز، وغياب إشارة المرور، وغيرها من المشاكل.

لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم، عن البرنامج الذي سطرتموه من أجل إصلاح مثل هذه الطرق التي تعتبر أساسية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

فإلى بغينا نقدمو المجهود اللي كتقوم به الحكومة ديال صاحب الجلالة في مجال الطرق، خصوصا فيما يخص الصيانة الطرقية وتوسيع الشبكة الطرقية وتعزيز كل ما هو مرتبط بالاستغلال والتشوير، تيمكن لنا نقولو على أن في برنامج عمل 2008-2012 كاين 50 أو 51 مليار ديال الدرهم اللي مبرمجة فيما يخص الطرق بصفة عامة، فهاذ 51 مليار كاين 31 مليار ديال الدرهم ديال الطرق السيارة، وكاين 20 مليار ديال الدرهم ديال الطرق بصفة عامة.

هاذ 20 مليار ديال الدرهم ديال الطرق، كاين 10 مليار ديال الدرهم اللي كتدخل في إطار إصلاح وتأهيل وصيانة الشبكة الحالية، اللي هي موضوع السؤال ديال السيد المستشار، 10 مليار ديال الدرهم اللي كتدخل في إطار الصيانة، إصلاح، توسيع، ازدواجية شبكة الطرق الحية، وكاينة 10 مليار ديال الدرهم اللي كتدخل في إطار يعني توسيع الشبكة بما فيها البرامج للطرق القروية، الطريق المداري المتوسطي إلى غير ذلك من البرامج.

إلى بغينا نركزو الاهتمام ديالنا على الصيانة الطرقية، كاين البرنامج الأولوي لتأهيل الطرق، هاذ البرنامج الأولوي لتأهيل الطرق هو اللي تكلمت عليه قبايلة في السؤال قبل الأخير حول الطريق الوطنية رقم 13، هو ناتج عن واحد التشخيص خاص بالطرق الوطنية أو الطرق اللي كتعرف حركة السير مرتفعة.

هاذ الطرق عملنا واحد التشخيص على واحد الشبكة اللي كتؤدي واحد الوظيفة جد مهمة، اللي كتستوعب يعني نسبة كبيرة من حركة السير اللي كانت فيها 5000 كيلومتر، واستخرجنا منها برنامج خاص اللي عنده الأولوية في الصيانة الطرقية، اللي هو البرنامج الأولوي لتأهيل هذه الشبكة اللي تيوصل طول هاذ البرنامج إلى 2025 كيلومتر اللي كتدخل فيه الطريق الوطنية رقم 13 وطرق أخرى، واللي غيتنجز على مدى 3 سنوات بمبلغ إجمالي يصل إلى مليار و800 مليون درهم.

إضافة إلى هاذ البرنامج اللي هو إضافي، عندنا المجهود ديال الصيانة الطرقية اللي كنعملو فيه تقريبا 1500 كيلومتر ما بين توسيع وما بين صيانة، ما بين إعادة بناء القارعة أو تكسية الطرق.

وإضافة إلى ذلك، هناك البرنامج ديال الصيانة الاعتيادية اليومية على الطرقات اللي كتدخل فيها العمليات ديال التشوير، اللي يمكن لي نعطيكم الإنجازات السنوية التي تقوم بها اللي تقدر ب35 ألف علامة تشوير سنويا، 35 ألف علامة تشوير لتعزيز التشوير، وكذلك تقويم كل ما يعني يأتي عن طريق عملية التخريب اللي كتعرفها هذه العلامات، 35 ألف علامة تشوير في السنة يعني علامة التشوير العمودية، 30 ألف متر طولي من حواجز السلامة و5000 كيلومتر من التشوير الأفقي، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

هل هناك تعقيب ؟ تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد عبده عز الدين:

شكرا السيد الوزير.

نشكركم على جوابكم وعلى برنامجكم في شق الطرقات على الخصوص أوراش الطرق السيارة التي نتمنى أن تنجز في موعدها، كما أننا نشكركم على البرنامج الوطني لفك العزلة كما قلتم وكما جاء في التصريح الحكومي للسيد الوزير الأول الذي صادقنا عليه، لكن المطلوب السيد الوزير أن العالم القروي يعرف خصاصا كبيرا، وبالتالي نرجو منكم أولا، الإسراع في وتيرة الإنجاز، ثانيا، تعميم الاستفادة من هاذ البرنامج على صعيد كل الجهات.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، هناك مجموعة من الطرق الجهوية والإقليمية التي تعرف حركية كبيرة، وعليها حمولة ثقيلة تعيش أوضاعا مزرية، منها الطريق الجهوية 305 التي تمر من بن سليمان إلى قلعة السراغنة، الشطر الرابط بين بن أحمد وأولاد مراح، وكذلك الطريق الإقليمية رقم 3619 الرابطة بين أولاد مراح وسطات، الشطر الخاص بأولاد مراح- راس العين، خاصة وأن هذه الطريق يوجد بجانبها مقلع ضخم خاص بتمويل شركة "Holcim" للمواد الأولية، وتعرف حركية كبيرة للشاحنات الخاصة بالمعمل، كما أنها أصبحت تشكل خطورة كبيرة على مستعملي هذه الطريق. وكان بالأحرى لهذه الشركة أن تقوم بإصلاح هذه الطريق، لأنها هي المستفيدة الأولى منها، وتكون بذلك قد ساهمت في تنمية هذه المنطقة.

ورغم برمجة هذه الطرق في العديد من المرات، إلا أنها، السيد الوزير، لم تنجز بعد، لذا نلتمس منكم التدخل العاجل لإصلاحها.

ونسائلكم كذلك على مصير الطريق الرابطة بين جماعة "المنصورة" بإقليم شفشاون، وبين جماعة "سيدي الحاج محمد أمزري" بإقليم تاونات، علما بأن جماعة المنصورة قد خصصت في ميزانيتها الإعتمادات الخاصة بها.

وبنفس المناسبة كذلك، نسائلكم السيد الوزير حول طريق "أولاد علي منصور" بإقليم تطوان التي توقفت هذه الطريق لمدة 3 سنوات، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

هل هناك رد السيد الوزير؟ تفضل.

السيد وزير التجهيز والنقل:

فيما يخص تسريع البرنامج الوطني للطرق القروية، أؤكد مرة أخرى للسيد المستشار، على أن أخذنا جميع الترتيبات لإنهاء هاذ البرنامج سنة 2012، والعديد من الإنجازات سنعطيها الانطلاقة هذه السنة للتأكد من إنهاء

البرنامج في الوقت المناسب سنة 2012، أي يعني ربح هاذ الرهان ديال 2012، يعني التاريخ ديال العمل ديالو هو سنة 2008 وسنة 2009، لذلك أذكر بأنه سنة 2009 ثلثين ديال البرنامج يعني حسب البرامج اللي حددنا غادي يكون إنشاء الله منتهي في ذلك الوقت.

فيما يخص الطرقات اللي جاء بها السيد المستشار لا الطرقات اللي كنهمها البرامج ديال الصيانة، ولا الطرق اللي كنهمها البرامج ديال الطرق القروية، تنؤكد للسيد المستشار أنه سجل جميع هذه الطلبات.

فيما يخص مجال الطرق اللي كتعلق بالصيانة الطرقية غادي نخذوها بعين الاعتبار، في إطار دراسة الجدوى اللي تناخذوها واللي تنعملو عليها في مجال تحديد الأولويات لتحديد البرامج ديال الصيانة الطرقية، وهذا تيهم إقليم بن سليمان مثلا اللي مؤخرا أعطينا فيه الانطلاقة في إطار الشراكة مع الجهة للطريق ما بين المحمدية وبن سليمان، طريق جد مهم اللي غيقفز بإقليم بن سليمان بطريقة شمولية.

أما الطرق الأخرى ديال تاونات وديال الشاون، فهذه الطرقات داخلة في البرامج، وسنسهر على تتبع واحترام الآجالات المحددة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمر إلى السؤال الرابع والأخير الموجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل، حول إحداث ميناء جديد، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، عبد المجيد المهاشي، الغازي غرارية، أحمد الجغيري، عبد الحميد أبرشان، الحسين الحداوي، أحمد الشافعي، عادل المعطي، بن ديدي إبراهيم، الكلمة لأحد السادة المستشارين فليتفضل.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم، إذا سمحتم، هذا الموضوع أثير في عدة مناسبات ولمدة عدة سنوات، حتى أصبح إن صح التعبير سؤالا مزمنا.

فمن المتوقع أن ميناء طنجة المتوسط سيعرف نشاطا مكثفا، وميناء الدار البيضاء يعرف إكتضاظا لدرجة أصبحت معها بعض البواخر تنتظر في البحر عدة أيام.

لذا السيد الوزير، ألم يحن الوقت لإنشاء ميناء بين طنجة والدار البيضاء على ساحل القنيطرة لاستيعاب الخصاص؟ وأين وصل مشروع الميناء البحري اللي كانت الحكومة دائما كتحدث عليه؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة، السادة المستشارون المحترمون،

قبل كل شيء، بغيت نؤكد على أنه صحيح، أنه ميناء طنجة المتوسطي سيعرف حركة السير أو حركة مناولة مهمة في السنوات المقبلة، وبدأ استغلاله حاليا.

ميناء الدار البيضاء عرف في فترة الصيف الأخير وضعية اكتضاظ لهاذ الميناء- كنذكر فقط- التي أعطت تأثيرات على مدة التوقف أو الانتظار للسفن قبل الدخول إلى الميناء التي بلغت بعض الأيام.

كنؤكد فقط للسيد المستشار، على أنه منذ ذلك الحين الحكومة حددت واحد ورقة طريق، واحد برنامج خاص للرجوع إلى وضعية عادية في ميناء الدار البيضاء، اللي يمكن نقول لكم اليوم يعني مثلا خلال الأسبوعين الأخيرين كانت مدة الانتظار للسفن في دخول ميناء الدار البيضاء لا شيء، يعني لم يكن هناك أي توقف أو أي انتظار للسفن، مما يؤكد على نجاح هاذ خارطة الطريق المشتركة، اللي كتشمل الإجراءات اللي كتقوم بها الوزارة والهيئات المينائية التابعة للوزارة من الوكالة الوطنية للموانئ، ولكن كذلك إدارة الجمارك، الوزارة ديال الفلاحة، الوزارة ديال التجارة، والوزارة ديال الصحة، اللي تيدخلو في سلسلة ديال المراقبة.

وكنذكر بأنه هاذ ورقة الطريق يعني تم تصديرها وتحديدها في إطار شراكة مع الكنفدرالية العامة للمقاولات المغربية، وكل هذا فقط، لتبيان أنه إشكالية الدار البيضاء بدأنا نتجاوزه.

أما فيما يخص القنيطرة، صحيح أنه موضوع قديم، ونتكلم عنه في عدة مناسبات، وهذا يعني نتيجة إلحاح السادة المنتخبون اللي تيمثلوا الساكنة ديال القنيطرة، وتهنيهم على الإلحاح اللي تيبينوه يعني في الدفاع على هاذ الميناء.

أذكر بأنه قامت الوزارة سابقا بدراسة جدوى، وبينت هاذ الدراسة الجدوى على أن هاذ الميناء والميناء النهري ديال القنيطرة عرف انخفاض ديال حركة الرواج، بحيث أنه سنة 1980 كانت حركة الرواج تصل إلى 600 ألف طن، وفي سنة 2005 وصلت 199 يعني 200.000 طن، يعني تقسمات على 3 مرات، مما يعني أخر هذا المشروع.

بالرغم من ذلك، ونظرا للارتفاع الملحوظ حاليا في حركة يعني الملاحة التجارية سواء في طنجة أو في الدار البيضاء، أعدنا النظر أو نعود النظر وانطلقنا في برمجة جديدة أو في مخطط مديري جديد للموانئ المغربية، وانطلقنا منذ الشهر الماضي منذ شهر أبريل في دراسة هاذ المخطط المينائي الجديد، اللي غيدرس من جديد كل الاحتمالات التي يمكن أن يتم أخذها بعين الاعتبار لتحديد أماكن لوضع موانئ.

ومن ضمن الأماكن اللي غتدرس من جديد اللي غتخاذ بعين الاعتبار في إطار هاذ النظرة الشمولية الجديدة، الميناء الجديد لإقليم القنيطرة.

وصحيح أنه الوضعية اللي كان فيها المغرب اللي عملناها لإنهاء الدراسة الفارطة ليست الوضعية اللي كتعرفها المغرب اليوم، نظرا للارتفاع الكبير اللي تتعرفو حركة الموانئ، فبالتالي يعني في إطار هاذ الدراسة ديال المخطط المديري الجديد، لاشك أنه غادي نشوفو بطريقة يعني دقيقة الفكرة ديال الميناء الجديد في إقليم القنيطرة، ولكن تيبقى على أنه دراسة الجدوى اللي غادي نتقاسموها مع السادة المستشارين والسادة المنتخبون للجهة، يعني هي اللي غادي تعطينا المعطيات لوضع أو عدم وضع هاذ الميناء، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

هل هناك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الوزير على تفضلكم للجواب على هاذ السؤال، وهو في الحقيقة كنهنيكم بحكم أنه الورقة ديال الطريق هاذكشي ديال التنظيم ما هو موجود مزيان وكنهنيكم عليه.

الموضوع ديالنا ديال السؤال هو الميناء ديال الشاطئ ديال القنيطرة، الآن كنقولو بأن هناك دراسة اللي غتنطلق إلى آخره، ومن الأكيد أنه غتشمل المنطقة ديال القنيطرة، واش نعتبرو هاذي بشرى للساكنة ديال الجهة ديال القنيطرة، لأنكم راه بالفعل كتلتزموا وكتلبيو الطلبات المتعددة اللي كانت عبارة عن ملتمسات، سواء كانت ديال المجلس الجهوي، ولا ديال الغرب، أو المجالس الإقليمية، أو الجماعات المحلية، فواحد العدد ديال الملتمسات كانت في هاذ الاتجاه، واش نعتبرو هاذي بشرى للساكنة ديال الجهة؟

ثانيا، بغيناكم تعطيونا الجدولة الزمنية، حتى إلى كنتم ناويين أنه غتبداو الدراسة قولوا لنا غير وقتاش غادي تبدى هاذ الدراسة، والمدة المتوقعة لإنجاز هاذ الدراسة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا على هاذ السؤالين، هل هاذي بشرى أم لا؟ يعني الجواب واضح، بأنه كانت الوزارة توقفت يعني على دراسة المشروع ديال ميناء القنيطرة، لأنه وصلت الدراسات السابقة إلى أنه ليست جدوى اقتصادية من هاذ الميناء، كانت هاذي هي الوضعية إلى حين يعني بعض الشهور الأخيرة، بعد يعني دراسة الارتفاع على الصعيد الوطني لحركة الموانئ، يعني انطلقنا في دراسة جديدة ديال الموانئ المزمع انجازها بناء على التوقعات الجديدة اللي كاينة في حركة الموانئ، فغادي نفتحو الملف من جديد حول جميع الموانئ في المغرب، ويعني غادي نركزو الإهتمام فيما يخص ميناء القنيطرة.

هاذي يعني نسبيا اللي يعني بطبيعة الحال خبر سار، لأنه سابقا كنا كما قلت توقفنا والجواب عادة كان يعني ميناء القنيطرة ليست له جدوى اقتصاديا. الآن تنقولو غادي نعيدو النظر في دراسة هاذ الميناء وغادي نقارنوه بموانئ أخرى، والدراسة غادي تعطينا النتائج إلى غادي نبنيو عليها القرارات المستقبلية.

فيما يخص الآجال، بداية الدراسة كانت الشهر الماضي فشهر أبريل وغتنتهي إنشاء الله في بداية سنة 2009، وغادي نعلنو ذلك الوقت على النتائج، ويعني نقدموها لجميع من يهمه الأمر وعلى رأسهم يعني المنتخبين لجهة القنيطرة-الغرب-الشراردة.

السيد الرئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

بانتهاء الأسئلة الآنية، نشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة، وننتقل إلى الأسئلة العادية.

كذلك ننتقل للأسئلة الموجهة لقطاع الداخلية وعددها خمسة أسئلة.

السؤال الأول، موجه إلى السيد وزير الداخلية حول دور الجماعات في مراقبة وتتبع التدبير المفوض، للمستشارين المحترمين السادة: نور الدين بركاع، إدريس الراضي، عبد المجيد المهاشي، أحمد الشافعي، إبراهيم بن ديدي، أحمد بومكوك، الحبيب الزويكي، نبيه لحسن.

الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن نبيه:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أختي، إخواني المستشارين،

بعد صدور قانون التدبير المفوض، وبعد أن تمكنت بلادنا من تفويت التدبير المفوض في العديد من المرافق الجماعية، كتوزيع الماء والكهرباء، النظافة والتطهير والنقل الحضري، بناءا على الشروط المضمنة في دفتر التحملات، وعلى هذا الأساس وقع تحول كبير في دور الجماعات المحلية، حيث ارتقى من دور التدبير المباشر إلى دور المراقبة والتتبع، وهو ما يفرض عليها التوفر على أطر وكفاءات عالية تقنيا، قادرة على إنجاز هذه المهام.

السيد الوزير، هل تتوفر جماعاتنا على هذه النوعية من الأطر؟ إذا لم يكن الأمر كذلك، فلماذا لا تعمل الوزارة على إيجاد الصيغ لتمكين الجماعات من توظيف الأطر التقنية اللازمة للقيام بهذا الدور؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد شكيب بنموسى وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

كما جاء في سؤالكم، إن عمليات التتبع والمراقبة تشكل إحدى المكونات الأساسية للتدبير المفوض للمرافق العمومية المحلية، وكذا أسلوبا لضمان التوازن بين كل المتعاقدين. وحتى تكون المراقبة ناجعة ويلعب الدور المتوخى منها، يجب أن يتم القيام بها بشكل دوري ومستمر، ويتم القيام بعمليات التتبع والمراقبة بواسطة الأطر الجماعية التي واحد الجزء منها مهم راكم عدة تجارب هامة في مجال تدبير هاذ المرافق، لأنه كان قبل واحد العدد ديال المرافق كانت تدبر مباشرة من هاذ الجماعات

كاين أيضا واحد العمليات ديال التكوين المستمر لأطر ديال هاذ الجماعات اللي انطلقت واللي الهدف منها هو تأهيل هاذ الأطر للقيام بهاذ الدور. كما يمكن للجماعات المحلية اللجوء إلى الخبرات الخارجية، كمكاتب الدراسة المختصة لمساعدتهم للقيام بهذه المهمة.

ومن جهة أخرى، يمكن أيضا الاستعانة بالمصالح المركزية للوزارة اللي تتوفر على الخبرات اللازمة، والتي تتكتسب أيضا بفعل التجارب التي واكبتها مع كل الجماعات عندها واحد التجربة، وعندها واحد الشبكة مع كل الجماعات اللي تتخليها يمكن ليها تساعد إلى كانت واحد الجماعة بحاجة لخبراء فواحد الميدان.

هاذي بعض التدابير اللي هي الآن في طور اللي تنستعملوها باش ندعمو فالحقيقة الأطر ديال الجماعات المحلية في هاذ العملية ديال المراقبة ديال التدبير المفوض، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم في إطار التعقيب، السيد المستشار، تفضلوا.

المستشار السيد نور الدين بركاع:

شكرا السيد الوزير على ردكم. فعلا التدبير المفوض هو نمط جاء نمط من الأنماط لتدبير بعض مرافق القطاعات الخدماتية في العديد من الجماعات والمجالس ديال المدن، والغرض منه هو كما قلتم السيد الوزير، هو لخدمة وتدبير أحسن بتكلفة أقل، وعلاه هاذ الغرض علاش جا القانون ديال التدبير المفوض اللي كينص على إحداث لجن ديال التتبع والمراقبة، وكذلك نص على إحداث مصالح محلية ومركزية، بالخصوص هنا شددنا في السؤال ولحينا على المصالح المحلية اللي خصها تتوفر على أطر إدارية تقنية محاسباتية وفي جميع التخصصات، نظرا لثقل هاذ الملفات والتشعب ديالها، هاذشي مكنكروش فعلا الدور الهام اللي كتعملو المصالح المركزية بوزارة الداخلية، وكذلك هنالك بعض المؤسسات، هنا إلى ذكرتو المكاتب ديال الدراسات.

كنذكرو هاذي واحد قبل سنين غداة الميثاق الجماعي ديال 76، كانت آنذاك حاجة ملحة لبعض الأطر المحلية، مثلا ملي اللي تكاثروا الجماعات لا القروية ولا المحلية اللي كانت الحاجة إلى إداريين، مثلا الكتاب العامون ديال الإدارات والجماعات القروية، وكذلك ملي جا النظام ديال الحسبة كانوا كذلك المراقبين ديال الحسبة والمراقبين ديال الأسعار، ملي كذلك الحالة المدنية وغيرها فكان هناك واحد التحديث آنذاك ديال الإدارة الترابية والإدارة المحلية على الخصوص، وكان هاذ الدور ديال بعض المدارس ديال تكوين الأطر ديال الداخلية، وكذلك ديال التكوين ديال الإدارة بصفة عامة وبعض المدارس الاخري.

اليوم كنظن جا هاذ الخصاص وجا هاذ... خصنا نلائمو، أنا كنظن يجب ملائمة التكوين في الكثير من المدارس العليا، كنوجدو مثلا المدرسة العليا للتجارة ESCAE، ولا المدارس ديال المهندسين، والمدارس كذلك اللي تابعة للوزارة الداخلية، لا المدارس ديال الأطر ولا الإدارية باش يواكبوا هاذ التحول اللي عرفته الجماعات المحلية.

مبقاش هذاك كيف قال الزميل ديالي الدور الكلاسيكي أو التقليدي ديال الجماعات في التسيير المباشر، ولكن أصبحنا نتابع ونتابع ونحاسب ونراقب هاذ الأطر وهاذ الشركات اللي هي في الأغلب ديالها شركات عملاقة ومتعددة الجنسيات، وبالتالي كتوفر على طاقات مهمة، على أطر مهمة اللي عندهم كفاءات وعندهم كذلك.

فالدور ديال المراقب خصو يكون حتى هو على الأقل بحالهم في التجربة وفي الحنكة وفي الاحترافية، ونفكرو كذلك في الوسائل باش تشتغل هاذ الأطر المحلية، الوسائل لا المادية ولا اللوجستيكية، مايمكنشاي الإطار من هاذ النوع وهاذ المعيار يبقى مثلا في السلم 10 ولا 11 ديال الإدارة الترابية، وكنعرفو شحال كيتخلصو هاذ الأطر هاذو اللي هما أطر.

وهنا كنلح على ضرورة تنظيم هاذ المصالح، هاذ المصالح المهمة جدا اللي كتواكب العملية ديال المراقبة اللي في أغلب الأحيان مراقبة ديال الشركات عملاقة، وكنتوفر على أطر عليا.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

أنا متفق معكم بأن ...هذا هو الاتجاه اللي غادي فيه وزارة الداخلية، باش يتم تقوية المصالح الإدارية ديال الجماعات المحلية بالخبرة الضرورية، هاذ الاتجاه كاين إما بطبيعة الحال التكوين المستمر، وتم التعاقد مع واحد العدد ديال المدارس العليا والجامعات، باش نكونوا كل سنة واحد العدد ديال الأطر اللي غادي يخدموا في الجماعات المحلية ويقيووها، ولكن رغم هاذ المجهود، راه كاين بعض المواضيع اللي هي خصها خبراء ومختصين، لا في الجانب القانوني، ولا في الجانب الاقتصادي والمالي، ولا في الجانب التقني، وهاذ المختصين كيصعب في بعض الأحيان يكونوا موجودين في واحد الجماعة معينة.

ولهذا، لازم نستعنو لا بمكاتب الدراسات ولا بالخبرة اللي يمكن تكون إما على صعيد الوزارة، إما فبعض الأحيان موجودة في الجماعات المحلية الأخرى، وهذا هو الهدف ديال الوزارة، هي باش تخلق هاذ الشبكة ما بين الأطر وبين المختصين في بعض الميادين، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني الموجه إلى السيد وزير الداخلية، حول التدبير المفوض، للمستشارين المحترمين السادة: العربي لمحرشي، محمد كريمن، محمد فوزي بنعلال، محمد تيتنى العلوي، خديجة الزومي، كافي الشراط، عبد العزيز عزابي، عبد الكبير برقية، محمد بن الزيدية، ناجي فخاري، محمد السوسي الموساوي، محمد الأنصاري، الطاهر الفيلالي، محمد أبو الفراج، يوسف التازي.

الكلمة السي الناجي، تفضل

المستشار السيد ناجي فخاري:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين المحترمين،

صادق البرلمان في دورة أكتوبر 2005 القانون 45.05 المتعلق بالتدبير المفوض للمرافق العمومية، وقد سبق صدور هاذ القانون عمليات تعاقد جرت بين عدد من الجماعات المحلية والشركات الخاصة، قصد تفويض تدبير الخدمات العمومية كتوزيع الماء والكهرباء والتطهير.

وقد أعتبر القانون المذكور في الإطار الذي من شأنه تنظيم هاذ الأسلوب من التدبير وضبط العلاقات بين الأطراف المتعاقدة، وتفعيل الشراكة بين القطاعين الخاص والعام، بهدف تقديم أحسن خدمة بتكلفة ملائمة، وتحصيل مربح يتلائم وأهمية رؤساء الأموال المستثمرة، مع ضمان استمرارية المرفق العمومي وتحسين الخدمات الموجهة للمستهلكين.

ولا شك أن تحقيق كل هذه الأهداف بشكل متلائم، يصطدم في الواقع بكثير من الإنزلاقات التي تحتم تدعيم مقتضيات القانون بآليات أخرى تضمن حسب تفعيل هذا النوع من التدبير.

واعتبارا لهذه المعطيات، وبالنظر لبعض المشاكل التي تتعرض للتدبير المفوض المعتمد حاليا في العديد من المدن، نسائلكم السيد الوزير: ألا تفكر الحكومة في أسلوب جديد، كإحداث وكالة وطنية لتقنيين التدبير المفوض على غرار الوكالة الوطنية لتقنيين الاتصالات؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

كما جاء في السؤال السيد المستشار، فمسألة تقنين وضبط وتنظيم التدبير المفوض للمصالح العمومية، هاذ الموضوع اللي أصبح الآن ضروري، خاصة بالنسبة للمرافق، لا النقل الحضري، ولا توزيع الماء والكهرباء، والتطهير السائل والصلب.

فالحقيقة، هاذ المشكل مطروح، لأن كاين واحد العدد ديال المهام اللي بعض الأحيان كيصعب على واحد الجماعة وحدها تقوم بها، ومن بين هاذ المهام، كاين التخطيط اللي هاذ المرافق خصها واحد التخطيط على مدة متوسطة اللي هي كتفوق 10 ديال السنوات في أكثر الأحيان.

هناك أيضا، الحفاظ بالتوازن ما بين الأطراف اللي هي متعاقدة. هناك التحكيم فيما يخص مستويات لا الاستثمارات في هذه المرافق ولا التعريفة اللي لازم تأخذ بعين الاعتبار القدرة الشرائية ديال المواطنين.

هناك أيضا بعض الأحيان التنسيق بين كل المتدخلين، بحال مثلا، إلى خذينا المشكل ديال النقل الحضري منين كيكون "tramway" ويكون النقل عبر الحافلات ويكون التاكسيات، لازم يوقع واحد النوع من التنسيق والتنظيم و"la régulation "بين هاذ المتدخلين.

زيادة على المراقبة، وأيضا على المساعدة التقنية والمالية للجماعات المحلية في ميدان تدبير المرافق العمومية، ولهذا ارتأينا أن الجماعات لوحدها ميمكن لهاش تقوم بهاذ مجمل هاذ المهام، ولازم التفكير بشكل أوسع يشمل جماعات محلية ويفضي إلى إرساء هياكل للضبط والتنظيم في إطار تشاركي.

والآن كاين التفكير في إطار مراجعة الميثاق الجماعي في اتجاه إمكانية إحداث هياكل للضبط، إما على المستوى... أولا على المستوى الجهوي، مدعومة بنظام على المستوى المركزي، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

تفضل تعقيب المستشار.

المستشار السيد محمد كريمن:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم اللي في الحقيقة فيه جزء من الجواب، لأن السؤال ديالنا كان واضح اللي كنا وجهناه للسيد وزير الداخلية، وجهناه للسيد وزير المالية، فبالأحرى السيد الوزير الأول اللي هو حالو عليكم، وهذا كيزيد في الاعتقاد ديالنا كاين هناك خلط فيما يخص المسألة اللي الكل كيربطها بالتدبير المفوض، مراقبة التدبير المفوض اللي هذا جاء في السؤال ديال زميلي المستشار، ولكن أحنا كنتكلمو على التقنين "la régulation".

إذن، السؤال ديالنا كنا وضعناه للسيد وزير المالية اللي كنشوفوه " de façon transversale"، بأنه يمكن يكون هاذ المشكل كيهمو، ومعانا حاضر اليوم، فيما يخص تقنين هاذ العقود الكبيرة ديال التفويض المدبر اللي هي في الحقيقة كتحتاج لواحد الهيأة مستقلة على غرار ما نراه فيما يخص التليفون، وفيما يخص المشهد السمعي البصري، سلطة اللي تكون مستقلة، ويمكن لها تثبت فهاذ المشاكل اللي كنعرفها واللي ولات كتطرح الآن، لأن هاذ التدبير المفوض عنده عقد من العمر والآن تبينو بعض المشاكل فيما يخص هاذ العقود.

مثلا، الآن شفنا أنه كاين الدار البيضاء، الكل كيتكلم على الدار البيضاء وعلى المشكل ما بين السلطة المفوضة والمفوض له واللي تطلب التدخل ديال السيد وزير الداخلية، فهاذ التدخل ديال السيد وزير الداخلية اللي في نفس الوقت بعض الناس كيشوفو بأنه حكم، وفي نفس الوقت طرف، لأنه هو اللي عنده الوصاية على الجماعات المحلية.

إذن هذا هو التخوف ديالنا، لأنه الآن في إطار العولمة، أحنا كيشوفونا الناس من برا وكيشوفو بأنه كيتخص ضروري من واحد السلطة تكون عندها استقلالية، كنشوفو بأنها يمكن لها تطرق لبعض الجوانب. مثلا التحكيم بين الأطراف، الإسهام في إعداد الترسانة التنظيمية والقانونية، المصادقة على التعريفة والحفاظ على التوازنات الوطنية، لأنه مايمكنش الكهرباء مثلا تكلمنا على الكهرباء يكون واحد الفرق ما بين أكادير وما بين الرباط وما بين... وهذا كنشوفوه من المسائل اللي يمكن لها نحيطوها نعطوها لهاذ الوكالة اللي تكون مستقلة.

إذن، هذا اللي كان هو السؤال ديالنا، يمكن السيد الوزير عنده واحد المنظور بصفته وزير الداخلية وعنده الوصاية على الجماعات، فحنا كان سؤال كنوضعوه أكثر للوزير الأول والحكومة ككل، هل كاين تفكير في خلق وكالة مستقلة لتتتبع التدبير المفوض؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب

السيد وزير الداخلية:

غير اللي بغيت نؤكد عليه هو احنا قمنا بواحد الدراسة فهاذ الموضوع ديال التقنين ديال التدبير المفوض فيما يخص الجماعات المحلية بطبيعة الحال، وهاذ الدراسة تأخذ بعين الاعتبار جميع التجارب اللي كاينة في العالم، وتتبين بأن كاين واحد الضرورة باش تكون واحد الهيأة ديال التقنين، هاذ الهيأة ماشي لازم تكون كوكالة ديال "ANRT" ولا شي حاجة، ولكن هناك واحد الحاجة باش تكون واحد الهيئة. احنا هاذ الهيئة تيظهر من الضروري باش تكون على صعيد، أولا الجهوي لأن باش تقرب وتكون عندها واحد نوع من الاستقلالية، ما شي استقلالية مطلقة، نوع من الاستقلالية ما بين المتعاقدين، المتعاقدين هي الجماعة المحلية، ومع الخواص، مع الشركة ديال الخواص.

وعلى الصعيد المركزي يكون واحد الهيأة اللي في الحقيقة كتحاول تستغل كل التجربة اللي هي موجودة على صعيد الجهات، وتتحاول تدعم هاذ المستوى الجهوي بالخبرة الضرورية في جميع الميادين، وهذا هو الاتجاه اللي احنا غاديين فيه، ونظن تيجاوب على السؤال ديالكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير

نمر إلى السؤال الثالث الموجه كذلك إلى السيد وزير الداخلية حول تنمية وحماية النجود والواحات في كل من عين بني مطهر، وبوعرفة، وفكيك، للمستشارين المحترمين السادة: محمد طالحا، الحبيب لعلج، خيري بلخير، الأمين الدراق، عبد السلام أمغار. الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد طالحا:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة،

إخواني المستشارين،

إن استغلال الإمكانيات الهامة من المؤهلات البشرية بالمفهوم الجغرافي الواسع للجهة الشرقية أمر ضروري، نظرا لما سيخلفه من انعكاس إيجابي على المنطقة وساكنتها، وذلك عبر وضع برنامج وإستراتيجية واضحة تحدد مسؤولية ومجال تدخل كل جهة على حدة، للوصول إلى الهدف الحقيقي المتجسد في التنمية الحقيقية.

وهنا أستحضر الخطاب الملكي السامي الذي ألقاه صاحب الجلالة نصره الله في مدينة وجدة يوم 18 مارس 2003، بمناسبة الزيارة الميمونة التي قام بها جلالته إلى الجهة الشرقية، حيث جاء في إحدى الفقرات: "وفضلا عن ضرورة القيام بالاستثمار الأمثل للمؤهلات والمنتوج الفلاحي المتميز للمنطقة بتحديثه وتصنيعه، فإنه يتعين وضع برنامج لتنمية وحماية النجود والواحات في كل من عين بني مطهر وبوعرفة وفكيك".

السيد الوزير، عندما أعطى صاحب الجلالة نصره الله أمره للعناية بهذه الربوع، كان يعلم حفظه الله بمستوى عيش ساكنة النجود العليا، وكان على الحكومة أن تفعل بصدق هذه الالتفاتة المولوية الكريمة، إلا أنه مقارنة مع الجهات الأخرى، أو مع النصف الشمالي للجهة الشرقية، فالنصف الجنوبي لا يستفيد إلا بمنجزات محتشمة، إن لم أقل منعدمة في كثير من القطاعات.

وكما تعلمون السيد الوزير، ساكنة النجود العليا متواجدون طول الشريط الحدودي هم حراس الخفاء، وكما يقول المثل المحلي (عين تنعس وعين تعس) من جهة أخرى.

فيما يخص التأهيل الحضري في الجهة الشرقية، فإنه يتقدم بخطى ثابتة، ويسهر عليه صاحب الجلالة شخصيا خلال زياراته المتتالية، إلا أنه العالم القروي لم ينل نصيبه من هذه الثورة الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها بلادنا، ويبقى الفقر والإقصاء هو سيد الموقف خاصة في الأقاليم الحدودية من جرادة وفكيك.

وبعد مرور خمس سنوات على الخطاب الملكي السامي، نسائلكم السيد الوزير المحترم، عن ما تم إعداده من برامج لتنمية وحماية النجود والواحات في كل من عين بني مظهر، وبوعرفة، وفكيك، وتاندرارة، وبني تجيت، وتالسينت وغيرهما وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد شكيب بنموسى وزير الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

تعرف منطقة واحات ونجود في الجهة الشرقية عدة برامج تنموية، تهم مختلف القطاعات استجابة للتوجيهات الملكية السامية، فمثلا واحات فكيك تعرف منذ سنة 2006 إنجاز مشروع يهم إصلاح وحماية القطرات وبناء وإصلاح السواقي وقنوات الري، وذلك بغلاف مالي قدره 20 مليون درهم، في إطار شراكة بين البنك الألماني"KFW" والمستفيدين.

كما تعرف واحات فكيك إنجاز مشروع للتنمية المندمجة على مساحة 650 هكتار ما بين 2008 و2012، وتخصص مبلغ ديال 90 مليون درهم برسم سنة 2008، يندرج في إطار شراكة بين جماعة فكيك ووكالة تنمية الجهة الشرقية وبرنامج الأمم المتحدة.

ولضمان سقي واحة فكيك وحماية المدينة من الفيضانات، يتم حاليا إنجاز مشروع سد "سفيسف" بشراكة بين هذه الوزارة وكتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة، بواحد التكلفة مالية ديال 110 مليون درهم.

وبخصوص تنمية النجود، فإن أقاليم جرادة وفكيك وتاوريرت، تستفيد حاليا من مرحلة ثانية لمشروع تنمية المراعي وتربية الماشية التي انطلقت خلال سنة 2006، واللي واحد الغلاف مالي تخصص لها ديال 100 مليون درهم، ولازم نذكر بأن تنمية المراعي جات باش تقوي النشاط الرئيسي لمنطقة النجود والمتمثل في تربية الماشية، وخاصة الأغنام من سلالة "بني كيل" المعروفة بجودة لحومها.

موازاة مع هذه المشاريع، يتم إعداد وتنفيذ برامج تهم دعم البيئة التحتية والتجهيزات الأساسية، بغيت هنا غير نذكر بسرعة، مجال التأهيل الحضري اللي تم إعداد واحد العدد ديال البرامج لتأهيل المراكز الحضرية بأقاليم جرادة وتاوريرت وفكيك.

نذكر أيضا مجال الطرق القروية اللي في هاذ الميدان تم برمجة 656 كيلومتر في أفق 2012 بكلفة إجمالية ديال 300 مليون درهم. ولازم نذكر أيضا، التغطية بشبكة الكهربة القروية اللي الهدف هو توصل 80% مع نهاية سنة 2008 بكلفة إجمالية تقدر ب250 مليون درهم، وهاذ البرامج هي برامج إضافية للبرامج ديال، لا المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ولا أيضا البرامج اللي هي مسجلة في إطار نطاق تحدي الألفية في أفق 2012، واللي غادي تنطلق من دبا إلى آخر هاذ السنة، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد طالحا:

شكرا السيد الوزير على هاذ الإيضاحات، ولكن إلى استثنينا واحة فكيك اللي كان فيها فعلا مجهود خاص، لأنه هاذ الناس ديالها شوية كيجريو، فالجهات الأخرى كاين مجهود فيما يخص التجهيزات الأساسية. إلا أنه المشكل هو أنه التجهيزات الأساسية ليس مدرة للدخل، حيث أن الناس عندهم الكهرباء الآن، ولكن يالله تيخلصو الكونتور ويضويو بالشمع، رجعوا يضويو بالشمع، لأنه القدرة الشرائية ديال الناس ما عندهومش، وتجاوزنا كما قلت هذه واحد الأسابيع تجاوزنا الفقر في بعض الجهات، في بعض الجماعات وصلنا إلى المجاعة، وأعني هنا المجاعة أن المواد الغذائية موجودة، ولكن المواطن ما عندوش باش يقتنيها السيد الوزير. ثم الشباب ديالنا ما استطعش يستوعب كيفاش تنشوفو مثلا في التلفزة أن الملايير كتفرق في بعض الأقاليم، ولكن كل ما كتقوم به الدولة في هذه الجهة يعني باقي ما عطاش شي نتيجة ملموسة.

لهذا، السيد الوزير، أنا كنطلب منكم أنه تقوموا بزيارة لهاذ الجهات هاذي، وإلا تعطيونا موعد إلى كان ممكن عندكم في المكتب، احنا كبرلمانيين ديال إقليم فكيك باش نوضحو الوضعية الراهنة لهذا الإقليم، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

أحنا واعين بأن رغم كل المجهودات اللي كتقوم بها الدولة فهاذ المنطقة، راه مازال آليات مهمة، ولاسيما فيما يخص المشاريع المدرة للدخل، ولهذا كاين واحد الاجتهاد اللي الآن جاري بالتنسيق ما بين الوكالة ديال تنمية الجهة الشرقية مع المديرية ديال الجماعات المحلية، اللي وضع واحد التصور شامل لهاذ المنطقة، وبالخصوص المناطق الحدودية، باش من خلال هاذ التصور نلقاو شنو هما القاطرات اللي يمكن تخلق واحد الرواج، وتخلق واحد الديناميكية فهاذ الجهة باش يكون عندها أثر على المداخيل ديال الساكنة في المنطقة، وأنا بكل استعداد لاستقبالكم في أي وقت يمكن الاتفاق عليه، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الرابع الموجه إلى السيد وزير الداخلية، حول وضعية الأمن ببلادنا عامة وبمحيط المؤسسات التعليمية بشكل خاص، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد القادري، عزيز الفيلالي، كافي الشراط، الطاهر الفيلالي، فوزي بنعلال، مصطفى القاسمي، محمد بلحسن خيير، علي قيوح، العربي سديد، أحمد بابا، اعمر حداد، سيدي محمد صالح دادة، بوشعيب عمار، أحمد الحنصالي، محمد السوسي الموساوي، عبد الكبير برقية، محمد بن الزيدية، محمد عزابي، ناجي فخاري، يوسف التازي والعربي المحرشي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد القادري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

الأخت المستشارة،

الإخوان المستشارين،

السيد الوزير،

لا نحتاج أن نذكر أن مطلب توفير الأمن كان دائما مطلبا أساسيا في المجتمعات البشرية، ويمكن أن نقول أن نظرية العقد الاجتماعي من جملة ما قامت عليه، قامت على أن المجتمع يتنازل على سلطته لفائدة الدولة من أجل ضمان الأمن.

وبهذه المناسبة، نحن نريد أن نؤكد اعتزازنا وتقديرنا لكل المجهودات التي تقوم بها القوات المسؤولة على الأمن بالمملكة المغربية من أجل حماية الوطن وحماية المواطنين، وشد كل ما يمكن أن يمس بأمنهم على مستوى الإرهاب، وعلى مستوى الاستقرار.

وكذلك نؤكد، السيد الوزير، أن المجتمع المغربي تطور وأن نسبة النمو الديموغرافي كذلك تطورت، وأن الجريمة تتطور بحسب تطور المجتمعات، فنحن كذلك نؤكد السيد الوزير، وأنتم تعلمون بكفاءتكم وبتجربتكم الطويلة، مدى الأهمية التي تعطى لمراكز التكوين ديال الشخصية تاع المغاربة، وهي المدارس، المدارس تكمل وتؤسس لبناء جيل يتمتع بالقيم الوطنية وبالأخلاق وبالمواطنة.

هذه الأمور كلها يجب أن لا تسقط خارج جدران المؤسسة، يعني المدرسة تتبني، الأسرة تتبدى التربية، ما يمكنشاي نقبلو باش في المحيط تاع المدرسة ولا تاع الجامعة ولا تاع الحي الجامعي بصفة خاصة، يكون هناك ما يهدر هذه القيم، والتي يقوم بها بعض المنحرفين من تجارة المخدرات من الاعتداءات، ومن التصفيات، ومن الإغتصابات، ومن الانتشال، هذه الأمور كلها، أعتقد تؤثر على الدور الذي تقوم به المدرسة.

ونحن نعلم أن المغرب يرصد أكثر من ثلث ميزانيته في التعليم، فأعتقد، السيد الوزير، إذا كنا كنوهو بالجهود تاع الأمن، وكذلك تنعتزو بالاستقرار اللي كاين في البلاد نتاعنا، تنبغيو كذلك هاذ الثغرات تسد، وبطبيعة الحال ماغادي يمكنشاي نطلبو أكثر مما هو يعني مطلوب على المستوى الإنساني، وهو لابد تعزيز هاذ جهاز الأمن باش بالرجال وبالإمكانات باش يمكن لهم يحميو الأمن بصفة عامة، وبالمؤسسات.

ويمكن تكون هناك شرطة كما هي شرطة ديال السياحة، تكون هناك واحد الشرطة نتاع الآداب ونتاع المؤسسات التعليمية هي تحفظ على هاذ النشئ وعلى هاذ رجال المستقبل، وهذا موضوع سؤالنا في انتظار جوابكم، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

إلى اسمحتيو لي يمكن دون الرجوع إلى الوضعية الأمنية العامة ببلادنا، لأؤكد مجددا أنها مستقرة، وأن كل المصالح الأمنية تتبقى يقظة للعمل على تحصين البلاد من كل الأخطار، لا الإرهاب، ولا ديال الجريمة، يمكن نطرق أساسا للجانب الثاني ديال السؤال اللي كيهم الحفاظ على الأمن بمحيط المؤسسات التعليمية.

فالحقيقة هاذ الموضوع يجب أن يحظى بكل الاهتمام، وأيضا يجب أن ينخرط في هاذ العملية كل الفاعلين وكل المتدخلين من سلطات عمومية، ورجال الأمن، ولكن أيضا من مسؤولي المؤسسات التعليمية، ومن رجال التعليم، ومن آباء التلاميذ، والتلاميذ أنفسهم.

يجب إذن، أن نتجند جميعا لمحاربة هاذ المظاهر ديال الانحراف باش نمنعو المدرسة ولا الجامعات من هاذ الداء.

في الحقيقة منذ شهر نونبر 2007، تم عقد واحد العدد ديال الاجتماعات مع الوزارة المسئولة، لتدارس هاذ الموضوع، ومن خلال هاذ الاجتماعات تم إعداد واحد خطة عمل مشتركة بعيدة الأمد اللي تهدف إلى تنقية الفضاء التعليمي من مظاهر الانحراف، وتنمية قدرات المتدخلين في ميدان التصدي لكل هاذ المظاهر، والمساهمة بالتالي في توفير ظروف ملائمة للتحصيل العلمي.

هناك واحد العدد ديال التدابير هي يمكن نذكر البعض منها، تم الاتفاق على تحسيس كل المتدخلين بأهمية رفع هذا الرهان مع تحديد واضح لمسؤولية كل طرف، تم وضع خريطة للمؤسسات التعليمية أكثر عرضة اللي هي معروضة لمظاهر الانحراف باش تعطى لها الأولوية، تم تأهيل سبل التنسيق على المستوى المحلي، وتم خلق واحد اللجنة على مستوى كل إقليم لتتبع هاذ الميدان.

في الحقيقة، لحد الآن يمكن لنا نعتبرو بأن هاذ الجهود خلاتنا نوصلو لبعض النتائج، واخا ما يمكناش نعتبروها بأنها مرضية، مازال نستمرو في هاذ المجهود، ولكن يمكنا نعتبرو بأنه تم واحد تعزيز إحساس بالأمن لدى فئات مستهدفة، وذلك عن التركيز على تكثيف الحضور الأمني كإجراء وقائي وردعي بالأماكن والطرق القريبة من مؤسسات تعليمية، وتعزيز الدوريات في بعض الأحيان وتنصيب حراسات ثابتة ومتحركة لعناصر الشرطة بزي مدني. وإلى لاحظتو خلال هذه الأسابيع القليلة الماضية، تم أيضا القبض على واحد العدد ديال المتدخلين في ميدان لا بيع الأقراص المهلوسة، أو المخدرات في المدار المدرسي، واتفقنا مع وزارة التربية باش يكون اجتماعات في الأسابيع المقبلة لتقييم ما قمنا به خلال هاذ الشهور الماضية، وتهييئ الدخول المدرسي المقبل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد القادري:

شكرا السيد الوزير.

فعلا، السؤال اللي طرح الفريق الاستقلالي هو كان على يقين أن حكومة جلالة الملك التي تعتمد سياسة القرب، لابد أنها ستكون على معرفة وقريبة من هموم المواطنين، ومن هموم الآباء، ومن هموم التلاميذ. فأنتم في جوابكم وضحتو لنا بالملموس أنكم فعلا تدركون أهمية هاذ المشكل، وأنكم اتخذتم وشرعتم في وضع الإطار والآليات اللي يمكن لها تؤدي إلى تنقية الفضاء الجامعي، والفضاء التعليمي بصفة خاصة، وحماية الأطفال والنشئ.

في طبيعة الحال، هنا كما قلتم هو مشكل الجميع، وتدخلكم الآن أمام الرأي العام الوطني هو سيساهم في تعبئة الآباء وكذلك في تعبئة التلاميذ، ويمكن نقول بأنه مشكل الأمن لا داخل المؤسسة نفسها اللي تمثل الانضباط نتاع التلاميذ اللي خصهم يحترموا الأساتذة، وما تكونش تلك الحوادث، ولا خارج ديال المؤسسة.

وهذا، السيد الوزير، كيف قلتو لابد أن يكون موضوع واحد الخطة اللي هي فيها الردع وهو القوة العمومية ووجود الأمن كما أشرتم، وكذلك التربية والتحسيس والتعبئة من أجل حماية المنشآت التعليمية، والجيل اللي هو جيل المستقبل، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن، نمر إلى السؤال الخامس والأخير الموجه إلى السيد وزير الداخلية، حول التطهير السائل في البوادي، للمستشارين المحترمين السادة: عبد اللطيف أوعمو، العربي خربوش، أحمد الرحموني، حسن الغزوي، أحمد الشوفاني، الحسن أكوجكال، سيدي محمد أخطور، جناح عبد العزيز، محمد الزعيم، محمد صالح اقميزة، محمد الرحموني، محمد القندوسي. الكلمة لأحد السائلين، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة، السادة المستشارين،

سؤالنا موجه إلى السيد وزير الداخلية في موضوع تطهير السائل في الجماعات المحلية بصفة عامة، وبالخصوص المدن الصغرى وبالأخص القرى.

لا يجادل أحدا بأن مرجعية مشروعنا الوطني التنموي الإصلاحي الذي يقوده صاحب الجلالة هي قاعدة العدالة، وفي هذا الإطار السيد الوزير، قدمت خطة الحكومة خلال العشر السنوات الأخيرة من خلال وزارتكم خطوات جبارة ورائدة في هاذ المجال على المستوى الترابي، فهناك مشروع تأهيل الجماعات المحلية من أجل ترسيخ وتحقيق الحكامة المحلية الرائدة، وأنتم مازلتم تجتهدون في الوصول إليه بشكل جاد وتحقق جزء كبير منه، تأهيل المدن، إصلاحها، رد الاعتبار للتراث، إعطاء المعنى للمفهوم الجديد للمدينة وسياسة المدينة.

كل هذا مشروع يعني في مسار قد لا ترى ملامحه بشكل مريح، اتخاذ قاعدة الاثنية والسوسيولوجية لخلق البناء الجهوي عن طريق تعدد الجماعات المحلية مهما كانت صغيرة، فكانت تجربة رائدة كذلك، فبدونها لا يمكن أن نحقق نظامنا الجهوي اللامركزي.

النهوض بالعالم القروي خطى خطوات جبارة كثيرة جدا، بحيث أن الآن هناك مشروع لرفع العزلة على العالم القروي خطى خطوات كبيرة بالخصوص بعد إنتهاء المشروع الوطني أو البرنامج الوطني لطرق البوادي أو القرى.

الكهربة وصلت الآن ما يقارب 98% على المستوى الوطني، تزويد بشبكة الماء الشروب تقدم ووصل إلى حوالي 70%، الآن برامج كذلك الحكومة تفكر، ولقت برنامج السكن الاجتماعي المنخفض الثمن، ووصل إلى المدينة، معنى أنه نمط القرى، يعني أن نمط الجماعات القروية سيتغير، البلاد معززة بعدة قوانين بيئية لم تكن موجودة آخرها في العام الماضي المتعلق بتنظيم جمع النفايات، ما هي الأهداف من هذا كله؟ بطبيعة الحال تحقيق عدالة الجودة في الحياة.

فنظن أن هذه العدالة إذا تحققت فعلا على المجال الترابي في عدة أبعاد كثيرة، ولكنها نراها مازالت لم تتحقق فيما يتعلق بالجودة في الحياة وبالخصوص بالنسبة للجماعات القروية، هناك الكثير من الجماعات القروية حولت إلى بلديات، هناك الكثير من الجماعات القروية كبيرة لها من القدرة التنموية ما يجعلها تأخذ مظهرا تمدنيا.

ثم كذلك في هذه الحالة نتساءل أليس لسكان العالم القروي الحق في أن يكون لهم نظام لصرف المياه، نظام للتطهير، نظام لجمع النفايات، مطارح مراقبة أو شبه مراقبة فلماذا لا؟

انعكاسات عدم وجود هذه الأنظمة على المدينة بادية كثيرة جدا، لما نربط هذا بتحسين المنظومة التربوية، ومنظومتنا التربوية والمجهودات الجبارة اللي قامت بها الحكومة الحالية من أجل تحقيق الجودة كذلك، يتبين لنا أن هناك خلل إذا لم نسارع إلى تحقيق هاذ الهدف.

لذلك، لابد ومن حقنا ومن واجبنا أن نطرح السؤال على الحكومة. ألا تفكر في تزويد الجماعات المحلية القروية أو البلديات الصغيرة؟ أو أليس هناك مشروع أو مخطط لتوسيع نظام الصرف والتطهير وجمع النفايات في العالم القروي تحقيقا للعدالة المجالية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

غير للتذكير، هناك برنامج وطني للتطهير ومعالجة المياه العادمة اللي انطلق سنة 2006، وهذا البرنامج كيهم 260 جماعة، من بينها من طبيعة الحال واحد العدد ديال الجماعات اللي هما جماعات قروية، أو المراكز الصغرى.

الهدف من هاذ البرنامج، هو خفض نسبة التلوث بنسبة 60%، باش نوصلو للنسبة ديال ربط قنوات ديال معالجة المياه ديال التطهير إلى 80% في أفق سنة 2020، وكيشمل هاذ البرنامج إنجاز شبكة التطهير وبناء محطات للتصفية بغلاف مالي يصل إلى 43 مليار درهم، وغادي يتم التمويل ديالو بطبيعة الحال كاين واحد الدعم مهم ديال الدولة، وكاين دعم ديال الجماعات المحلية المعنية، بدعم من الوزارة، أيضا وزارة الداخلية.

ولكن هناك أيضا بطبيعة الحال التعريفة اللي تتساعد باش لتمويل هاذ البرنامج، حيز هام من هاذ البرنامج يخص مجال التطهير فاللي قلت ديال المراكز القروية.

بجانب هذا، لازم نذكر بأن كل المشاريع الجديدة لربط بعض المراكز أو بعض القرى بالماء الصالح للشبكة ديال الماء الصالح للشرب ما تيتم أي مشروع جديد إلا إذا كان فيه أيضا مبرمج عملية ديال تطهير السائل كمكون رئيسي ديال هاذ المشروع.

ولازم نذكر أيضا، بأن خارج المراكز اللي تيهمها هاذ البرنامج الوطني، هناك ضرورة تطوير أدوات وأساليب جديدة للتطهير المستقل، لأن بعض الأحيان ما يمكناش نديرو شبكة ديال التطهير في بعض المناطق، ولازم أيضا نركزو على التطهير المستقل، وفهاذ الميدان كان الآن آليات اللي كتمكن باش يكون هاذ التطهير مستقل، يكون بواحد التكلفة اللي هي منخفضة، ويكون يمكن لو يتأقلم مع خصوصية العالم القروي، ووزارة الداخلية فهاذ الميدان أيضا عندها واحد البرنامج لا ديال الدعم، لا من الناحية التقنية وديال المواصفات، ولا في إطار عملية إنجاز هاذ المشاريع، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:

السيد الوزير،

نشكركم على جوابكم الواضح، والذي ذكرنا بأن هناك فعلا هذا المشروع كان حاضرا موجودا في اهتمامات حكومتكم. صحيح أنا على علم بوجود البرنامج الوطني لتطهير المياه العادمة، وعلى علم كذلك بأن عدد الجماعات التي يشملها في غالبيتها كانت من أجل حماية ذات تنتمي إلى القواعد الهشة من الناحية الترابية وبالتالي الغرض بيئيا، الحماية من التلوث وحماية كذلك الفرشاة المائية. هذا إيجابي ونبيل جدا، إنما الملاحظ أن هذا البرنامج باقي في التنفيذ ديالو نظرا لأسباب موضوعية تنعرفوها جميعا.

فمن جملة الأسباب، أن وزارتكم كتقول الآن أنها هناك إمكانية الدعم، لأن المسالة أساسا هي الرجوع إلى مبادرة الجماعات، ماشي الدولة اللي غادي تجي هي مبادرات الجماعات، ولكن الذي يحصل في غالب الأحيان أن الجماعات لا تتوفر على إمكانيات للوصول إلى وضع مخططاتها في هاذ المجال، بمعنى آخر ليست لها قدرات إنجاز الدراسات.

فالبرنامج الوطني رغم أهميته، وما سيبقى مرتبطا بآلية مركزية لا تتحرك إلا بدواعي خارجية، من جماعات إلى آخره، فلذلك نظن أنه لتعبئة هذه الإمكانيات المتوفرة لدى الوزارة لدعم الجماعات المحلية، للوصول إلى هذه التجهيزات اللي هي ضرورية، ألا تفكرون معنا في ضرورة خلق صندوق جهوي أو صناديق جهوية أو وكالة؟

نرجع إلى آلية الوكالة، لأنه ثبتت جدواها في عمل موازي لعمل الجماعات والحكومة، ليكون غرضها هو المساعدة ودعم طلبات الجماعات المحلية في الحصول على دراسات الجدوى، لأن الأمر يختلف من جماعة إلى جماعة، وتحديث يعني الإمكانيات والوسائل لتحقيق هذا الهدف، ثم كذلك البحث عن إمكانية التمويل بمختلف أساليب التمويل بما فيها الدعم، والتمويلات الذاتية، والإقتراضات إلى آخره.

وهكذا، سنكون بالفعل سنسهم في تسريع وتيرة مشروع إندماجي ترابي يسعى بالفعل إلى تحقيق هذه العدالة التي نسعى إليها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

غير اللي بغيت نذكر، هو كاين الآن واحد الصندوق اللي هو مخصاه الدولة لدعم مشاريع التطهير فيما يخص اللي هو مبرمج في الميزانية المالية، وهاذ الصندوق هو اللي كيساهم في انجاز هاذ البرنامج الوطني.

بطبيعة الحال، هناك هاذ البرنامج الوطني واحد العدد ديال الدراسات اللي هي انطلقت ماشي كلها انطلقت، وأحنا مستعدين في الوزارة باش نواكبو باش نساعدو كل الجماعات اللي هي في حاجة لهاذ الدراسة، باش نهيئو الملفات باش الانجاز يمكن له يتم في الوقت المناسب.

ولكن في نفس الوقت، أيضا غير نذكر بأن واحد العدد ديال هاذ المشاريع راه في الحقيقة كتم عبر إما الوكالات، إما عبر مكتب الماء الصالح للشرب، إما عبر ... تيكون التدبير المفوض عبر الشركة الخاصة اللي هي مكلفة بهاذ العملية، تيبقى غير التركيبة المالية ديال هاذ المشاريع لازم تتحتاج إلى دعم لا من الدولة ولا من الجماعات المحلية، لأن التعريفة اللي هي مطبقة تتبقى واحد التعريفة اللي مكتمكنش باش تمول كل هاذ المشاريع.

وأنا تكلمت على الغلاف المالي اللي هو تيفوت 43 مليار، هذا فيما يخص 260 جماعة، وهذا غير كافي، في الحقيقة إلى بغينا نغطيو كل الجماعات المحلية مازال المسار طويل. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة والفعالة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية حول تبييض الأموال، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، أحمد الشرقاوي، محمد طريبش، محمد العقاوي، أحمد الديبوني، محمد عبده عز الدين، ميلودي عفوت، العربي الهرامي، مولاي إدريس العلوي الحسني، محمد البطاح، ميلود ناصر، عبد السلام أحدوش، عبد القادر لبريكي ومحمد أبو الخدادي. الكلمة لك السيد المستشار، تفضل.

المستشار السيد محمد طريبش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

كما لا يخفى على علمكم، فقد تجند البرلمان في السنة التشريعية الماضية وعمل بجد وتواصل من أجل المصادقة على مشروع القانون المتعلق بغسل الأموال، وهو القانون الذي كانت تنتظر منه الدولة والحكومة الكثير، سواء بالنسبة لأبعاده المحلية أو الوطنية أو الدولية المرتبطة بتخليق الحياة العامة، وبمحاربة التطرف.

لكن لوحظ، السيد الوزير، أن هذا المشروع لم يتم التعريف به بما يكفي، كما أنه أعطى نتائج غير مرضية في مجموعة من المجالات، والتي يأتي العقار على رأسها، حيث أصبح يعرف أثمانا خيالية وغير مسبوقة، ولا تتناسب بأي شكل من الأشكال بالقدرة الشرائية المتواضعة للمواطنين.

فمن هنا، نسائلكم السيد الوزير عن القيمة المضافة التي حققتها هذه القوانين كغسل الأموال على المستوى الوطني؟ وكيف يمكن تفعيل مقتضياته دون المساس بالاقتصاد الوطني الذي يعرف قدرا كبيرا من الهشاشة ودون خلق انعكاسات سلبية على جيوب المواطنين؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد صلاح الدين مزوار وزير الاقتصاد والمالية:

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

أود في البداية أن أشكر السيد المستشار المحترم لوضع هاذ السؤال واهتمامه الخاص بهاذ النقطة المتعلقة بغسل وتبييض الأموال، ونبغي نوه كذلك بالعمل اللي قامت به المؤسسة البرلمانية للتسريع بإخراج هاذ القانون حيز التنفيذ، وكنعرفو الأهمية ديالو سواء فيما يخص تخليق الحياة العامة والخاصة، تحصين النظام المالي، تشجيع الاستثمارات، طمأنة المستثمرين، وكذلك فيما يخص توفير تسهيل الاستفادة ديال بلادنا من التمويلات الدولية والتمويلات الخارجية.

للتذكير فقط، أول عملية ديال التحسيس والتواصل تمت في شهر مارس الماضي بشراكة مع البنك المركزي، واللي همت مختلف المناطق، كانت أول عملية ديال التحسيس والتعريف، لأنه كان أساسي أنه على الأقل بالنسبة للمواطن يفهم شنو هو المغزى من وراء هاذ القانون.

والمحطة الثانية، ستنطلق مع انطلاق الوحدة لمعالجة المعلومات المالية اللي كتشكل المحور الأساسي في هذا القانون واللي هي في الطريق، وفي طريق المصادقة عليها بعد يعني تحديد الجوانب المتعلقة بمشروع المرسوم على مستوى الأمانة العامة للحكومة واللي غادي تعطى إذن الانطلاقة مع تأسيس هذه الوحدة.

نبغي غير نركز على النقطة اللي هي جات في التدخل ديالكم واللي هي ملاحظة بالطبع في محلها، أنه ملي كنتكلمو على المضاربات كاين هناك ما يمكنش نقولو بأن المضاربات كلها مرتبطة بعملية تبييض الأموال، كاين هناك الجانب المتعلق بالعرض والطلب وتكثيف العرض والطلب في مجموعة من القطاعات أو المناطق. وهناك الجانب المرتبط بتبييض الأموال، وهاذ الجانب المرتبط بتبييض الأموال، الحكومة يعني بلورت وستعلن عن مجموعة من التدابير المتعلقة بهاذ الجانب عبر - كما تعلمون- تكثيف العرض في المناطق التي فيها اللي فيها ضغط، هناك تفعيل حق الشفعة، وهذه المسألة هذي لها تأثير كذلك على هاذ الجوانب المتعلقة بالمضاربات.

وأخيرا، فتح يعني مرافق جديدة للتعمير واللي من شأنها أنها تكثف الوتيرة ديال العرض، لأنه بتكثيف وتيرة العرض وتنويع العرض سنفعل، وسنعمل على الحد من تأثير المضاربات. وأنا متفق معكم أن المضاربات لا تخدم الاقتصاد الوطني، تؤثر سلبيا على الاقتصاد الوطني، وهاذ المسألة هاذي بالطبع على الحكومة وعلى الدولة أن تواجهها بحدة وبشدة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد الكور:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير على جوابكم،

السيد الوزير، إلى اسمحتو اللي اجعلنا نطرحو هاذ السؤال هو:

أولا: البرلمان بغرفتيه، فيما يخص مجموعة من المشاريع التي ترمي إلى تخليق الحياة العامة مرت وصوتت بالإجماع، معناه أنه البرلمان المغربي بغرفتيه كله صب، وكيتمنى أن فعلا الحياة العامة في المغرب تخلق وبمعناها الحقيقي.

اليوم هاذ السؤال ديالنا ماشي نضربو في المستثمر أو نضربو في المواطن المغربي، لا، ضروري أن نفيقو شوية الحكومة وما تبقى شاي سادة عينيها وتخلي المضاربات، لأن حتى ذاك المستثمر في العقار إذا كان جا العقار في

السؤال ديالنا إلى هاذ المستثمر راه ثقلت عليه مجموعة من الضرائب، وثقلت عليه مجموعة من الشروط، إلى آخره.

ولهذا السيد الوزير، إلى بغيتو هاذ المضاربات ما تبقى شاي، لابد ما تشتغلو في هاذ المجال، لأنه القطاع اللي أصبح اليوم مربح في المغرب وساهل وهو قطاع العقار، ولهذا اليوم أصبحت المقاولة المغربية والمستثمر المغربي لما كيروج واحد شوية ديال الفلوس كيلجأ للعقار باش يمكن له يربح واحد شوية دالفلوس بسهولة وبمشاكل أقل.

ولهذا، السيد الوزير، أنا كنظن بأنه اليوم إلى كنا كنطورو واحد المجال وكنطورو غير لفئة معينة، فهاذي غادي تصبح ظاهرة وغادي توحل فيها الحكومة، لأنه اليوم كنعرفو أنه، اسمحوا لي إلى استعملت هاذ اللفظ، أنه اليوم الشراء أصبح يتعامل بواحد النسبة مئوية اللي هي le noir، وهاذ le noir أصبح خطير، أحنا ما بغيناش نشيرو لهاذ الموضوع، ولكن إلى أنتما كتشوفو هاذ الشي أصبح يتكاثر، لأنه بالله عليكم السيد الوزير يمكن نتساءلو أي موظف سامي واش في الإمكان ديالو اليوم يشري appartement ب2 مليون ديال الدرهم؟

بغيت نعرف شكون هو السيد الرئيس، كنقول بأن هاذ المستوى أصبح فوق مستوى المعيشة المغربية أو المجتمع المغربي.

ولهذا، لابد من نفيقو راسنا شوية، ونشوفو كيفاش نعالجو هاذ الظاهرة، لأنه غادي تصبح غدا ظاهرة صعيبة باش تعالجوها السيد الوزير.

السيد الوزير، ما نطولش عليكم، كنشكر السيد الرئيس وكنتمنى أنني ما نكونش ثقلت عليكم، السيد الوزير، من خلال هاذ السؤال المحرج.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

أولا ماشي سؤال محرج هذا كنشكرك عليه، لأنه عبر هاذ المؤسسة نتوجه إلى المواطنين، ونتوجه إلى المنعشين العقاريين، لأنه كاين فيهم اللي كيمارس بنزاهة، كيتعامل مع هاذ القطاع في اتجاه إيجابي، وكاين اللي كيستغل كذلك الوضعية لحلب المواطنين.

إذن، هاذ السؤال ديالكم ما فيه حتى شي إحراج، واللي نبغي نؤكد عليك كذلك هو أن الحكومة راه ما نعساش باش نفيقوها، راه فايقة، وكتعرف أش كتدير وعارفين بأنه راه كاين إشكال. فالإشكال يتزايد والمنعشين العقاريين يعرفون كذلك ماذا تقوم به الدولة، وماذا تقوم به وزارة المالية ووزارة الإسكان والتعمير لمواجهة هاذ الوضعية.

إذن هناك توجه نشتغل عليه سنفعله، سنضرب على كل من يستغل هاذ الوضعية لضرب الاقتصاد الوطني، وضرب القدرة الشرائية للمواطن، هاذ المسألة راه ما غنتلاعبوش فيها باش يكون وضوح ووضوح تام، ما غنتلاعبوش فيها، غتكون الصرامة الضرورية.

غادي نتفاعلو كذلك مع المنعشين العقاريين اللي عندهم روح وطنية، وعندهم رغبة باش يطور القطاع ديالو، باش يطور العمل ديالو ويربح، لأن هاذ القطاع فيه الربح، هاذ القطاع فيه الربح واخا الواحد بدون اللجوء إلى المضاربات يمكن له يربح، لو كنا في قطاع ما فيهش الربح نقولو أنه الناس تلجأ إلى إمكانيات للربح، هذا قطاع فيه ربح وربح كبير.

إذن هذا القطاع اللي يمكن المقاول يتعامل به في إطار من الشفافية في إطار من النزاهة، خدمة لمصالحه، وخدمة لمصالح البلد وخدمة لمصالح المواطنين.

تأدية الضرائب لا علاقة لها بالمضاربات، ونبغي نؤكد على هاذ النقطة ونؤكد عليها كثير، لأنه الضريبة تؤدى على الربح لا تؤدى على شيء آخر، ماشي ملي كنستعملو المضاربة راه غادي اسميتو، المضاربة عندها منطق آخر ومفهوم آخر، وعندها توجه آخر.

إذن، الضرائب هي مساهمة لحل الإشكاليات اللي كنتكلمو عليها يوميا وكل أسبوع في هاذ يعني القبة، عندنا بلادنا كتواجه تحديات، حاجيات كبيرة للمواطنين إلى ما أداوش يعني الضرائب باش غادي نواجهوه، واش غادي نواجهوه بالمديونية؟ المديونية غادي تؤدي بنا إلى وضعية اللي متقدرش البلاد تتحملها.

إذن، الوسيلة الوحيدة هو أنه الإنسان يخدم، والدولة تشجعو باش يربح، وملي يربح خاصو يرجع كذلك ماشي للدولة، للمواطنين، لأنه الدولة ماشي هي اللي كتاخذ الضرائب باش تديرها في جيبها، كتاخذها باش تعاود توزعها على المواطنين، هذه طريقة للتوزيع ماشي طريقة لإغناء الدولة، هي طريقة لإعادة التوزيع على المواطنين، وهذا هو المفهوم ديال الضريبة، وخصنا كلنا نشجعوه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

إذن، نمر إلى آخر سؤال اللي هو موجه إلى قطاع الصحة، ونشكر السيد الوزير على مساهمته.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد بلحسان:

...لهذا، تنطلبو باش على الأقل النظر في المكتب ملي تكونوا مجتمعين بحق الفرق الصغيرة باش تعطيهم الحق ديالهم للإجابة على السؤال، وكنطلبو كما جاء في الكلمة ديال الأخ تنطلب تأجيل السؤال للأسبوع المقبل، وتنطلبو باش يكون في الأول ديال الجلسة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

ماكاين إشكال.

إذن بقاو سؤالين بالنسبة لقطاع الصحة.

إذن، هناك السؤال الأول موجه إلى السيدة وزيرة الصحة، حول ضعف الخدمات الصحية، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الخضوري، سعيد سرار، زبيدة بوعياد، مولاي الحسن الطالب، علي سالم شكاف، المحجوب الدبدا، عبد الوهاب بلفقيه، محمد عذاب الزغاري وحسن أكليم. تفضل أحد السادة المستشارين.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد سعيد سرار:

شكرا السيد الرئيس.

أختي المستشارة،

السادة المستشارين،

السيدة الوزيرة،

لقد سبق أن وجهنا لكم سؤالا حول استراتيجية الوزارة بالتعاطي مع المشاكل والقضايا الصحية بصفة عامة، وذلك في نهاية السنة الفارطة. أما الآن وقد علمنا أنه أصبحتم تتوفرون على رؤية متوسطة المدى لهذا القطاع، فإننا من منطلق الإلمام بالقضايا المحلية والإقليمية، نود أمام الدور الكبير الذي يلعبه إقليم خريبكة في الاقتصاد الوطني، غير أن الخصاص الكبير على مستوى الموارد البشرية خاصة، لها انعكاسات المغادرة الطوعية والنقص في المراكز والتجهيزات الطبية، من قبيل جهاز سكانير وغياب أقسام الولادة وسيارة الإسعاف وندرة الأدوية في الجماعات القروية، كما هو الشأن بإقليم خريبكة والدائرة، بما يعوق ولوج المواطنين للعلاج، ولاسيما الفقراء والمعوزين منهم.

من هذا المنطلق، السيدة الوزيرة، وفي إطار استراتيجية وزارتكم، نتساءل عن الإجراءات والتدابير التي اتخذتموها للنهوض بالأوضاع الصحية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة، تفضلوا.

السيدة ياسمينة بادو وزيرة الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

السيدة المستشارة،

بداية، أريد أن أشير على أن السؤال يتعلق على الأساس بالمستوصفات القروية، وعلى أن أجهزة السكانير تتوفر عليها فقط المستشفيات الإقليمية والجهوية.

وأريد أن أشير على أن عدد المستوصفات القروية على الصعيد الوطني يبلغ 682 وحدة، وهي تلعب دورا أساسيا في تقريب الخدمات الصحية بين المواطنين بالمناطق النائية، وبالخصوص البرامج المتعلقة بصحة الأم والطفل.

كما أن وزارة الصحة شرعت في تنفيذ برنامج عمل استعجالي، يهدف أوليا فتح كل المراكز الصحية القروية المغلقة الآن، وذلك عن طريق مدها بالأطر الصحية اللازمة، مع الاهتمام بإحداث اختصاصات جديدة داخل هذه المستوصفات القروية، وكذلك توفير وسائل تحويل المرضى من هذه المستوصفات القروية إلى المستعجلات.

وبالإضافة إلى ذلك، فيما يتعلق "دار الولادة" سيتم تجهيزها بما يفوق 203 وحدة من أجهزة الرصد بالصدىles échographes، اللي غادي يتجهزوا في دور الولادة عن قريب.

وبخصوص النقص في الأطر الطبية والشبه الطبية، فإن الوزارة كذلك وضعت استراتيجية لتغطيتها تدريجيا بطبيعة الحال، وهذه الاستراتيجية ترتكز: أولا: بالرفع من عدد المناصب المالية، وكما تعلمون هذه السنة تم ضعف العدد ووصل إلى 1800 منصب مالي، بالإضافة إلى المجهود الاستثنائي للسيد الوزير الأول لتوظيف الممرضين، والتي ستمكن من تلبية الحاجيات المحلية؛
ثانيا: تعيين الموظفين الجدد بالأقاليم التي تعرف الخصاص وكذلك باعتماد آليات جديدة للانتقالات تعتمد على الشفافية والوضوح.

ورغم كل هذه المشاكل، فإن التغطية الصحية تعرف توسعا ونموا مقارنة مع السنوات الماضية، بالنظر إلى بعض المؤشرات، ونذكر مثلا، فخلال سنة 2007 بلغ عدد المؤسسات الصحية الأساسية 2592 مؤسسة، وأغلبيتها موجودة بالعالم القروي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

هل هناك تعقيب السيد المستشار؟.تفضل.

المستشار السيد سعيد سرار:

السؤال ديالنا كان كيتوجه، كيتعلق خصوصا بجهة الشاوية-ورديغة، وخصوصا بخريبكة.

السيدة الوزيرة، صراحة ثمن المجهودات التي تقومون بها، والتركيز ديالنا كان متوجه لمنطقة خريبكة بذاتها ماشي"les centres de santé" في العالم القروي، علاش منطقة خريبكة؟ لأنه الموضوع اللي كونها محورا طرقيا في جهة الشاوية-ورديغة، مع ما يرافق ذلك من حركة في السير، الأمر الذي يؤدي أحيانا إلى عدة حوادث تستدعي التدخل السريع لإنقاذ أرواح المواطنين وخاصة المصابين منهم. لكن ضعف التجهيزات كما جاء في تدخلكم، عدم التوفر على آلة سكانير، حيث أنكم قلتم أن آلة سكانير يجب أن يتوفر عليها المستشفى الإقليمي أو المستشفى الجهوي، فخريبكة تنعرفو الدور على الصعيد الوطني مركز ديال الفوسفاط ولكنها ما عندهمش آلة سكانير، هذا هو بيت القصيد بكل صراحة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن نمر إلى السؤال الموالي الأخير، حول مرض "الزهايمر" للمستشارين المحترمين السادة: محمد كريمين، محمد فوزي بنعلال، عبد اللطيف أبدوح، مصطفى قاسمي، عبد العزيز عزابي، عزيز الفيلالي، التيجاني حبشيش، رفيق بناصر، جمال بنربيعة، بنجيد الأمين، محمد بنزيدية، عبد الكبير برقية ويوسف التازي. الكلمة للسي عبد العزيز تفضل.

المستشار السيد عبد العزيز عزابي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

الأخت المستشارة،

إخواني المستشارين،

فالسؤال ديالنا باسم الفريق الاستقلالي. كما هو معلوم أن مرض "ألزهايمر" (Alzheimer) أصبح في تزايد مستمر خلال السنوات الأخيرة، الشيء الذي يبعث على القلق، لكونه مرض مزمن ونسبة العلاج به جد ضئيلة، هذا من جهة،.ومن جهة أخرى، ما تعرفه تكاليف العلاج من ارتفاع في أسعار الأدوية سيما في صفوف ذوي الدخل المحدود، وكذا الطبقة الفقيرة التي لا دخل لها.

لذا نسائلكم السيدة الوزيرة: هل الوزارة متوفرة على إحصائيات علمية مضبوطة حول عدد الحالات المصابة بهذا المرض؟

وهل هناك برامج تحسيسية توعوية بخطورة هذا المرض واستفحاله؟

وهل هناك استراتيجية عملية ملموسة للحد من عدد المصابين به، والتخفيف من معاناة المرضى وأسرهم؟ وهل هناك خطة وطنية لتشخيص هاذ المرض في بدايته؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارون،

السيدة الوزيرة،

في البداية، أشير أن مرض "ألزهايمر" هو من الأمراض التي تصيب الدماغ، ويتجلى في الضعف التدريجي في الوظائف الإدراكية مثل: الذاكرة، والتفكير، والقدرة على التكلم والحكم على الأمور.

وبما أن هذا المرض هو مقترن غالبا بالأمراض التي توآكب سن الشيخوخة، فقد ظهر في المغرب نتيجة ارتفاع أمد الحياة إلى ما يفوق 71 سنة، وهذا الارتفاع في أمد الحياة جاء بفضل حسن التغطية الصحية في السنين الأخيرة، والتكفل بهذا المرض يدخل ضمن التكفل بالأمراض المرتبطة بالشيخوخة عامة، وهي المجالات التي يجب علينا العمل على تدارك النقص الحاصل فيها، وخصوصا على مستوى الأطباء الأخصائيين في هذا المجال.

ونظرا لما أصبحت تشكله أمراض الشيخوخة من أهمية ضمن برامج وزارة الصحة، فإننا سنسعى إلى الأخذ بعين الاعتبار كل الأعراض المرضية التي تصاحب سن الشيخوخة، ومنها مرض "ألزهايمر" على وجه الخصوص.

ومن جهة ثانية، هناك برامج لوزارة الصحة تدخل ضمن هذا المجال، أريد أن أذكر منها:

- خلق أكبر عدد ممكن من الخلايا المختصة في التشخيص والعلاج داخل المراكز الصحية وخصوصا المستشفيات؛
- توفير الأطر المختصة من أطباء أخصائيين وأطر مختصة أخرى.

وستواصل الوزارة الجهد من أجل تكوين وتوظيف أطر جديدة من أطباء أخصائيين، وأخصائيين نفسيين، وممرضين، كذلك لهم هاذ الاختصاص، يعني الاختصاص للتكفل في أحسن الظروف بمرضى "ألزهايمر".

كذلك خصنا يعني نستثمرو في التكوين المستمر لكافة أطر الصحة، وذلك لتوفير وتحسين الظروف الإنسانية للتكفل بهذه الفئة.

وأخيرا، يجب وضع برامج كذلك ماشي غير للتكفل بالمريض فقط، ولكن كذلك لمصاحبة أسر المرضى، لأن هذا مرض منين تيمس واحد من أفراد الأسرة، يعني الأسرة ككل، يعني تتعاني كذلك نفسيا من هذا الداء.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد العزيز عزابي:

التعقيب السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة على الجواب ديالكم اللي فيه طرف من هذاك الشي اللي كنتمناوه اللي يتعمل إن شاء الله، ولكن بغينا نتجندو معكم وتجندو معنا كذلك السيدة الوزيرة لأكثر من ذلك، لأن التشخيص واللجوء إلى خلايا للتشخيص هذا جدا مهم، والتكوين المستمر كذلك جد مهم، ولكن اللي محتاجين ليه الآن المرضى، ظنيت بأنه كيف محتاجين ليه عائلات المرضى هو مراكز استقبال على الأقل إلى كان مراكز استقبال لفترة اليوم، لأنه مريض "ألزهايمر" هو مريض اللي تنقولو ليس مستقل، هو مرتبط بالمناخ العائلي ديالو ولازم له حارس 24 ساعة على 24 ساعة.

المشكل فهو مشكل ديال الحياة ككل، مشكل اجتماعي، لأنه الناس اللي عندهم هاذ الأمراض ديال "ألزهايمر" متيبقاوش كيعيشوا، كيوليو 24 ساعة على 24 ساعة الاتجاه ديالهم اتجاه واحد هو هذاك المريض.

إذن، الآن بعد التجربة في الدول الأوربية اللي أحنا ماغاديش نقولو لكم السيد الوزيرة، خصنا ندبرو أبحاث باش نلقاو وسائل العلاج، كاين نيكولا

ساركوزي كرئيس كان في برنامجه السياسي للانتخابات الرئاسية في فرنسا، كان عنده في البرنامج ديالو مرض "ألزهايمر"، من الدعائم للبرامج ديالو.

إذن، كاين الدول اللي غادي يقوموا بأبحاث، أحنا ماحتاجينش للأبحاث بأكثر ما أحنا محتاجين نستثمرو في مراكز لمرافقة هذاك المريض اللي هو في غالب الأحيان مريض مسن، محترم في المجتمع المغربي، وهذا شيء آخر اللي كيجعل بأن هي اللي كنقولو حنايا واحد شوية ديال "le tabou".

الآن خصنا نعملو هاذ مراكز الحياة مع مريض "ألزهايمر"، مرض "ألزهايمر" هي حياة غير ممكنة.

فالله يخليكم السيدة الوزيرة، أحنا متجندين معكم، إلى بغيتو نشوفو في الميزانيات اللي كترصد لكم الحكومة أنه لازم اللجوء للمراكز كيف عملوا بعض الدول الأوربية، عملوا مراكز اللي تياخذوا فيه وتيستقبلوا فيه مريض "ألزهايمر" بمرضين مختصين فقط لفترة اليوم، وكيخليو العائلة كتقوم بالباقي في فترة الليل. فهذا لازم تشوفو في هاذ المشكل الله يجازيكم السيدة الوزيرة.

وشكرا السيد الرئيس، واسمح لي على التأخير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

تفضل السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الصحة:

أنا متفقة معك، السيد المستشار، على أننا خاصنا يعني نتصداو لهاذ المرض ديال "ألزهايمر"، وربما أنه غادي يحتاج إلى مخطط وطني.

أنا معك أنه خاص -وجاء هذا في تدخلي- أنه خاصنا نفتحو هاذ المراكز ديال الاستقبال، ولكن من قبل راه أحنا كنحتاجو إلى تكوين، تكوين الأطر اللي غادي يمكن لهم يستقبلوا هاذ المرضى، ومع الأسف اللي باقي ناقصنا، لأن هذا مرض حديث الوجود في بلادنا مادام أن الشيخوخة يالله بدات، وهاذ الأمراض يالله بدات تتبان. ولكن خاصنا نبداو من دابا باش نتصداو، لأن هاذ الشي غادي يمشي ويتزاد، ونتمناو على أن البحث العلمي غادي يلقى العلاج لهذا المرض.

ولكن خاصنا نديرو مخطط طويل الأمد، وأننا نستثمرو على الخصوص الآن في تكوين لا الأطر الطبية في أمراض الشيخوخة (la gériatrie)، ولا كذلك الأطر الشبه الطبية، نحن واعون يعني في وزارة الصحة بهذه الإشكالية، وبطبيعة الحال حتى هي هذا مخطط اللي غادي يستلزم تضافر جميع الجهود.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، ونعلن اختتام أعمال هذه الجلسة.